المثقافة الكوفية

تأسيساً وأسساً

إعداد

أ.د/ محمد رفعت حمدان أحمد

أستاذ اللغويات في كلية البنات الإسلامية بأسيوط

وعميدها السابق

المثاقفة الكوفية تأسيسا وأسسا

محمد رفعت حمدان أحمد
قسم اللغويات، كلية البنات الإسلامية، جامعة الأزهر فرع أسيوط ، مصر
البريد الإلكتروني: melstohy@yahoo.com

الملخص:

تقوم فكرة هذا البحث في تناوله لثقافة المذهب الكوفي ، وخلق مثاقفة له تضارع المذاهب الأخرى ، وهذه الفكرة بعيدة كل البعد عن الأصول المقررة ، أو موقف الكوفيين منها ، فبناء العلوم على أصول هي مرحلة أولية ، يستقيم معها الاتفاق على الأصول – غالبًا – ويختلف الموقف ، ثم تأتي مرحلة أخرى في تناول فروع العلم ودراسته ، التي غالباً ما تقوم على براعة العالم وعبقريته أو أصحاب المنحى الواحد ، وبالتالي تظهر أسسًا تكون طريقًا في تأسيس المذهب ؛ وذلك حتى يكون مذهباً بقوة المذاهب الأخرى .

وقد انطلقت فكرة هذا البحث من منطلقات ملحوظة في المذهب الكوفي ، مثل : تركيب الأدوات ، والتوسع في الجواز انطلاقًا من ثقافة معيارية ، تقوم على التسامح في التركيب ، اعتماداً على مرونة العلاقات الوظيفية ومرونتها . وقد لاحظت بناء مذهبهم قد أطل بقوة في الوجود النحوي ، وقد تمثلت هذه المثاقفة القائمة على تأسيس المذهب من داخله في غياب المرجعية ، والعناصر اللغوية وغير اللغوية ، والعلاقات الوظيفية لكل مكونات التركيب .

الكلمات المفتاحية : المثاقفة – التأسيس – الأسس البنائية والفكرية– المرجعية – المسامحات التركيبية – العناصر اللغوية وغير اللغوية.

The foundations of Kufic culture

Mohamed Refaat Hamdan Ahmed
Linguistics Department, Islamic Girls College, Al-Azhar University, Assiut Branch, Egypt
Email: melstohy@yahoo.com

Abstract:
The idea of this research is to deal with the culture of the Kufic sect, and to create an culture that rivals the other sects. Then comes another stage in dealing with the branches of science and studying it, which is often based on the ingenuity and genius of the scientist or those who have a single orientation, and thus appear foundations that are a way to establish the doctrine; This is so that it becomes a sect with the strength of other sects.
The idea of this research started from notable premises in the Kufic doctrine, such as: the installation of tools, and the expansion of permissibility based on a normative culture, based on tolerance in installation, depending on the flexibility and flexibility of functional relations. I have noticed that the structure of their sect has become strongly visible in the grammatical existence, and this culture based on the foundation of the sect from within was represented in the absence of reference, linguistic and non-linguistic elements, and the functional relationships of all components of the structure.
keywords: Culture - Foundation - Structural and Intellectual foundations - Reference - Structural forgiveness - linguistic and Non-linguistic elements.

بسم الله الرحمن الرحيم

" المقدمة "

الحمد لله الذي خلق الإنسان ، وعلمه البيان ، وحثه على التفكر والتأمل في معطيات الأشياء ؛ ليكشف أسرارها ، ويستحضر عظمة الخالق ، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه الأطهار إلى يوم الدين .

" أما بعـــــــد "

فمن المعلوم بداهة أن النحو نشأ كسائر العلوم ، فبدأ بمراحل تكوينية ، وهذا التكوين هو ما يستنبطه الأفراد أو الجماعات ، ومن الطبعي أن يختلف الفكر ما بين الفرد والفرد ، وما بين الجماعة والجماعة .

وإن كان الجميع متفقين في أصول البناء لهذا العلم ، ولكن تأتي مرحلة الاختلاف الفكري عندما تختلف الجماعات والإفراد ؛ فيريد العالم أو الجماعة أن يؤسس لفكره أو مذهبه بعد بناء العلم ؛ وقد رأيت هذا سمة في المذهب الكوفي ؛ فأردت أن أبحث هذه الجزئية ، فوضعت له عنوانًا هو :

المثاقفة الكوفية تأسيساً وأسسا

وهذا العنوان يدور حول أسس دراسة الكوفيين للنحو ، ولا يتعرض لا من قريب ولا من بعيد إلى الأصول الكوفية في بناء النحو ، كالسماع المطلق عندهم ، والقياس ، والإجماع ، والاستصحاب .... إلخ

لذلك كان محل الدراسة هو الدراسة الفكرية التي جاءت بعد البناء النحوي في محاولة منهم لتأسيس مذهب يناهض المذهب القائم .

وقد اختمرت فكرة البحث عندي من منطلقات ملحوظة في المذهب الكوفي ، مثل : قولهم بالتركيب فيما ورد عن العرب بسيطاً ، وهذا واقع بكثرة في الأدوات ، وإذا ما فتشنا في التراكيب نجد لهم أسسًا أخذت خطاً مغايرًا ، وإذا ذهبت تتلمس السر لا تجد إلا شخوص البناء المذهبي ، وقد لاحظت أن هذا الشاخص قد تمخض من فكر تأسيسي لا يمكن دفعه أو رده، قائم على دعائم ، مثل غياب المرجعية ، والعناصر اللغوية وغير اللغوية ، العلاقات الوظيفية لكل مكونات التركيب .

وقد دفعنى إلى هذه الدراسة مجموعة من الأسباب تلخصت في الآتي :

الأول : النحو الكوفي – دائما – متهم بالمخالفة ؛ لأنه أطلق في المسموع ، وقَبِلَ كلَّ شيء ؛ فتوسعت قواعده ، وكثرت شواهده ، وهذا لا يعد عيبًا إذا ما بحثنا في سببه ؛ لذلك – حاولت قدر جهدي – أن أقف على السبب في هذا ، ولعل السبب يرجع إلى تقييد المذهب الآخر في المسموع .

الثاني : أن هناك جانبًا مهملاً في المذهب الكوفي ، وهو الأساس الفكري في وضع المبادئ المذهبية ، وهذا ما حاولت أن أبرزه من خلال النماذج الكيفية ، فقد لجأ الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى إعمال العقل ، والافتراض الذهني فيما غابت فيه المرجعية اللغوية ، وفيما أعطي للمتكلم من حرية على سبيل الجواز في إنتاج التراكيب .

الثالث : هناك فرق بين الأصول النحوية – كأصول تأصيلية – وبين المذهبين القائمين آنذاك ؛ فالأولى أصول في النحو ، ثم يأتي بعد ذلك الفكر المذهبي ؛ فبعد أن استقر للنحاة النحو من الأصول المادية – سماع وقياس

– بدأت أصولية الفكر المذهبي [1] ، فالكثير يدمج بينهما ، فالأصول النحوية هي واحدة عند الجميع ، وإن اختلف موقف كل مذهب منها ، وأيضًا اختلفوا في الأسس والتأسيس الفكري لمذهبهم الممنهج .

الرابع : الفراء عقلية ذهنية لغوية بارعة ، له قدرة على ابتكار الحجج والبراهين التي تقنع الآخر ، وقد وظف هذا في إيجاد غالبية المبادئ الكوفية .

الخامس : انشغال الكوفيين بالتأسيس المذهبي ، دفعهم إلى أن يسلكوا فكرًا اعتمد على غياب المرجعية المادية في الأحيان ، أو المسامحات التركيبية ؛ فعندما تغيب الحقيقة ، أو يعطي العقل جانبًا من الجواز يصبح الفكر مفتوحًا أمامه في أن يتأمل التراكيب والأدوات ؛ فَيُسْقِط عليها مبادئ تكون في الغالب ذهنية تعبر عن رأي الجماعة .

مع العلم بأن الفراء والكوفيين في افتراضاتهم العلمية لا يعدون مخطئين ؛ لأن هذا ديدنة العلوم ، كما أنهم في هذا الجانب قد راعوا قدرًا كبيرًا من الحقائق اللغوية المؤدية إلى هذا الافتراض ، وذلك كعلاقة الحروف المركبة بأجزائها في الصفة ، أو في التقارب.

وقد تكوَّن هذه البحث من خطة جاءت في مقدمة ، وفصلين ، وخاتمة ، وفهارس عامة . وهي كما يلي :

---

(1) لتقريب الصورة نشبهها بالإسلام الذي استقر كدين قائم على أصول شرعية واعتنقه الجميع ، ثم تعددت المذاهب العقدية والفكرية بعد ذلك ، فالنحو ومذاهبه يشبهه القذة بالقذة .

المقدمة : بينت فيها – بعد حمد الله والثناء عليه ، والصلاة على رسوله ﷺ – أسباب هذا الموضوع ، وخطته ، ومنهجه .

الفصل الأول : " المذهب الكوفي تأسيسًا "

وقد تناولت في هذا الفصل الجوانب الآتية : العلاقة بين الأسس البنائية والفكرية والمنهج ، وأيدلوجية المنهج الكوفي ، وغياب المرجعية ، والمسامحات التي اعتمدها الكوفيون من خلال التركيب .

الفصل الثاني : المذهب الكوفي أسسًا

وقد وقع في مبحثين ؛ لأنه مناط الفكرة البحثية

المبحث الأول : الافتراض النحوي في المفردة ، وفيه مطلبان :

١. المطلب الأول : افتراض التركيب والبساطة

٢. المطلب الثاني : افتراض علاقات المعاني النحوية

المبحث الثاني : المسامحات اللغوية التركيبية ، وفيه ثلاثة مطالب

١. المطلب الأول : العناصر غير اللغوية في التركيب

٢. المطلب الثاني : العلاقات الوظائفية التركيبية

٣. المطلب الثالث : العناصر اللغوية

الخاتمة : ذكرت فيها النتائج التي ظهرت لي من البحث والدراسة في هذا الموضوع .

الفهارس : وضعت فهرسًا للمصادر والمراجع ، وفهرسًا لموضوعات البحث حتى يسهل الرجوع إلى مفرداته .

أما عن منهج هذه الدراسة ، فهو المنهج التحليلي الوصفي ، مع الاستعانة بالمنهج المعياري .

مصطلحات البحث :

المرجعية : هي الحقيقة المادية الملموسة ، وهي التي انطلق منها العلماء في ابتكار العلوم ، ووضع نظمها ، كنص العرب في لغتها علي شيء معين ، مثل : دخول لام الابتداء .... والنص لا يكون بالتصريح ، وإنما يكون بالاستعمال ؛ لأن اللغة استعمال .

الأسس : هي المبادئ التي تقوم عليها الأشياء ، ثم تصبح قانوناً أو قاعدة عند المؤسسين .

العناصر اللغوية : هي العناصر التي تقع في التركيب ، وتتحكم في المعنى النحوي في التركيب ، مثل : تقديمه ، فصله ، حذفه ، عامله .

العناصر غير اللغوية : هي العناصر التي تساعد على إنتاج التركيب ، ويكون لها دور في التركيب ، والمعنى النحوي ، مثل : المتكلم والمقام ، و السامع ، والحدث بينهما ؛ فمثلا : أمن اللبس ، وأسلوب التعجب ، والاستفهام ، هي أساليب أفرزتها هذه العناصر .

والله أسأل أن يكون هذا عملاً خالصًا لوجهه سبحانه وتعالى ، وأن يكون قربة له يوم العرض عليه . وأهمس في أذن القارئ العزيز ستر العيب ، وإصلاح الخلل ، والعفو عن الزلل ؛ لأنه جهد المقل ، وعمل الإنسان ، وصنعة البشر ؛ فكل يخطئ ويصيب ، وسبحان من تفرد بالكمال . كما أتمنى ألا أكون قد أتيت بدعًا من أهل العربية ، أو تقولت شيئًا عليهم هم منه براء ، وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه أجمعين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

✍ **د / محمد رفعت حمدان أحمد سطوحي**

الأستاذ في قسم اللغويات كلية البنات الإسلامية

جامعة الأزهر

الفصل الأول
المذهب الكوفي تأسيساً

المنهج الكوفي منهج عميق لا يسعه بحث مختصر كهذا ، وقد اهتم بهذا المنهج كثير من العلماء والباحثين ، وقد تحدثوا وأفاضوا عن منهج المذهبين – البصري والكوفي – فبينوا معالم المنهجين ، والطرق التي سلكها كل فريق لتأسيس مذهبه .

فقد قام المنهجين على المسموع ، ولكن البصري لم يرض منه إلا بالكثير الشائع ، ورضي الكوفي بقليله ، فالمنهج الذي قام عليه المذهبين هو المنهج الوصفي ، والمنهج المعياري .

وهذان المنهجان كانا هما الغالبين في البناء النحوي ، واتخذ كل فريق من الفريقين طريقة أو آلية لتطبيق هذين المنهجين لبناء النحو كعلم.

فاعتمد المنهج البصري في المعيارية على الكثير الشائع ، فوصفه ووضعه في مبادئ ، واستنبط منه قوانين تضبط الأداء . واعتمد الكوفي على المسموع المطلق ، واعتمد الفريقان القياس كأصل مع السماع في البناء .

وكما سبق أن ذكرنا أن هذه الأصول البنائية قد تكلم عنها الكثير والكثير ، والكلام عن هذه الأصول يعد تكرارًا ، أو من قبيل الحشو ؛ لذلك اقتصرت على الأسس التي سلكها الكوفيون في وضع مواد ومبادئ مذهبهم.

وكان الفراء – كما عرف عنه – المؤسس لهذا المذهب مع شيخه الكسائي ؛ فلذلك سنبين المنهج ، ومواد البحث من خلال الفراء وشيخه .

سلك الكوفيون في وضع أسس ومواد هذا المذهب أيدلوجية لا تخرج عن كونها دراسية قامت على منهجية في دراسة الأبواب النحوية . وهي الأسس الفكرية ؛ ولذلك كان المنهج والأسس البنائية ليستا من صميم هذا البحث .

العلاقة بين الأسس البنائية ، والأسس الفكرية ، والمنهج.

أن الأسس البنائية هي ما قام عليه النحو كعلم – السماع والقياس – فهذه الأسس مواد في بناء النحو كعلم ، والأسس الفكرية هي ما قامت عليه الدراسة في وضع مكونات المذهب النحوي ، أو هي وضع مبادئ المذهب في فكر مقنن يقوم على الافتراض ، وهذه الأسس تعد مبادئ في بناء المذهب الكوفي ؛ فالأولى : مواد في بناء علم النحو ، والثانية مبادئ في بناء المذهب الكوفي .

أما المنهج فهو الطريق المرسوم لكل عمل يقوم به المرء . ولتوضيح الصورة ومعرفة العلاقة بين الأسس البنائية والفكرية نضرب هذا المثال : إذا أراد الإنسان أن يقيم بيتًا فلا بد من وجود أرض لقيام البيت عليها ، ووجود مواد البناء ، فإذا توفر هذان فلا بد من وجود فكر منهجي في عملية البناء ، وهذا الفكر يكون في مرحلة الاختيار بين البدائل لكي يكون منزله مميزًا عن غيره ؛ فيضع أسسًا على حسب ما يقتضيه العقل ويفرضه الذهن .

وبالنسبة للكوفيين فقد توفر لهم مواد اللغة وروافدها – سماع وقياس – وعندما أخذوا يبنون مذهبهم ، وضعوا أسسًا فكرية قامت على منهج الافتراض العقلي .

ولم تكن هذه الأسس بنائية ؛ لأنها لم يكن تحتها مواد تؤيدها ، وإنما كانت تختلف مع الأسس البنائية في الآتي :

- الأسس البنائية وجدت تحتها مواد اللغة وتراكيبها . أما الأسس الفكرية فقد استعانت بالعقل ، وما يكون في التركيب .
- الأسس البنائية قامت على المنهج المعياري الاستقرائي ، والأسس الفكرية قامت على المنهج الافتراضي الذهني.
- مواد الأسس البنائية متوفرة كمفردات اللغة وتراكيبها ، ومواد الأسس الفكرية ابتكارية مستوحاة من العقل الذي يقوم بفرض المقدمات ، وبناء على هذا فقد تكون هذه الأسس مقبولة ، وقد تكون غير مقبولة .

منهج الكوفيين الأيدلوجي .

قام هذا المنهج على الأسس الفكرية ، وقد بنوا هذا الأسس الفكرية على أيدلوجيات تأسيسية :

الأول : غياب المرجعية .

كان الكوفيون في مرحلة التأسيس يعمدون إلى مواد اللغة ، التي لم تنص العرب على أصلها ، ويبنوا منها مبادئ المذهب .

وذلك مثل التركيب والبساطة ، فقد ذهبوا إلى القول بتركيب الحروف ، وهذا أمر ليس لهم فيه سابق في الرأي ، أو نص من أصحاب اللغة على تركيب هذا الحرف أو ذاك .

لك أن تفترض أن الكوفيين قبلوا بالبساطة ، ما الذي يضير أو يحدث ؟ لا شيء . وكانت البساطة أولى لكونها أصلاً ، وكون التركيب فرعًا؛ وذلك لأن الحرف ورد إلينا بالصورة التي هو عليها ، فلا داعي إلى حمله إلى غير أصله ، أو تفريعه .

ولكن الأمر حدث ، وجاءنا قولان : قول على الأصالة ، وأصحابه هم البصريون ، وقول على التفريع ، وأصحابه هم الكوفيون ، والقولان محمودان .

ولعل عدم سكوت الكوفيين في هذه المسألة ، وإيجاد فكر لهم يقوم على التأصيل لمذهبهم ، هو ما دفعهم إلى مخالفة القول السائد في بساطة الحروف . كما سنوضح في جانب الدراسة .

وقد بنوا هذا التأصيل الفكري على أحقية العقول في أن تجتهد وتبتكر ، فغياب المرجعية النصية من العرب ، دفعهم إلى تأمل الحروف ، وبعض التراكيب ، فوجدوها صالحة لأن تكون مكونة من أجزاء ، فأقروا هذا المبدأ الافتراضي ، وما كان من بنات العقل فهو عرضة للقبول والرد والانتقاد .

الثاني : المسامحات التركيبية .

قام هذا الفكر على عنصرين مؤثرين في التركيب ، أولهما العنصر الذي يبرز التركيب ويحدد مكوناته ، وثانيهما : العنصر الذي يتعامل مع أجزاء التركيب وما لكل جزء من مسامحة أو قيد .

فالأول مثل : إخراج التركيب على صورة التأكيد ، أو عدمه ، أو إنكاره ...

والثاني مثل : الجزء له مسامحات تركيبية كالتقديم ، والتأخير ، و الفصل ، والاتصال ، والذكر والحذف ، والإضمار والإظهار ... فالمفردة – المعنى النحوي – قد تجب لها هذه المسامحات ، وقد تمنع منها ....

فكان هذا المنهج قائمًا على الربط بين العنصرين ، عنصر ما قبل التركيب ، وعنصر ما بعد التركيب . فجاء منهجهم في عنصر ما قبل

التركيب من جهة أثرها في التركيب ، وجاء منهجهم في عنصر ما بعد التركيب ، من جهة الربط بين أجزاء التركيب ، وحرية اللفظ داخل التركيب.

وقد انحصرت هذه الأسس الدراسية في الآتي :

- التأسيس على مبدأ المنع إذا كان الجواز في المذهب الآخر .
- التأسيس على مبدأ الجواز والقبول إذا كان المنع في المذهب الآخر .
- التأسيس على أي المبدأين إذا كانا مستويين ، وذلك بغية التأسيس.
- الربط بين عنصري التركيب حتى يصل إلى ما أراده من تأسيس لهذا المذهب .
- الاعتماد على أصل الوضع في كثير من المسائل الجوازية .
- الاعتماد على أصل التركيب في كثير من هذه المسامحات الجوازية .

وهذا ما سنوضحه في المباحث القادمة معتمدين على النماذج وليس الحصر ؛ لأن فكر الكوفيين فكر عميق ومتنوع في الدراسات النحوية ، مثل: التأصيل للنحو كعلم ، وهذا ما يعرف بالأسس التأصيلية أو البنائية ، ومثل : الأسس الفكرية في التأسيس لمذهبهم ، وهذا ما يعرف بفكرهم في دراسة النحو كأبواب ومسائل .

لذلك كان البحث في جانب الأسس الفكرية والأيدلوجيات للمذهب الكوفي بصفة عامة . فمن الله العون والسداد .

الفصل الثاني
المذهب الكوفي أسساً
المبحث الأول
الافتراض النحوي في المفردة

عندما تغيب الحقيقة الملموسة يغيب معها ضبط التحكم العقلي ، فتجول العقول وتصول ، وتكون المرجعية في ذلك للعقل . فلا فيصل يفصل بين الأشياء إلا المعقول ، فما يقبل عقلاً تقبله البشرية ، وما يخرج عن حد المعقول ، تمقته البشرية .

وقد وجدنا هذا الشيء ذاته في علمنا – علم النحو – فعند التأصيل لحقيقة الأشياء تجد المرجعية تقوم على عقول العلماء ، وعلى قبول التفسير أو التأصيل من جهة العقل.

لذلك ما اتفق البصري والكوفي في هذا الأمر ، فعندما تغور الحقيقة وليس أمامها إلا العقل لاستنباطها تجدهما يذهبان مذهبين مختلفين .

فمن الأمور التي غابت فيها الحقيقة ، فلا يوجد ما يدل على أصلها أو حقيقتها ؛ وقد ترك المجال للعقل في تخيل حقيقة هذه الأشياء : تركيب الحروف والأدوات ، وأصل هذه التراكيب ، والافتراض الذهني في علاقة المعاني النحوية داخل التركيب .

لذلك يمكن حصر غياب المرجعية أو الحقيقة أو النص من السابقين أو العرب عن حقيقة هذه الأشياء في اتجاهين ، الأول : تركيب وبساطة بعض الحروف والتراكيب ، والثاني : الافتراض الذهني حول علاقة بعض المعاني النحوية في التركيب .

وهذا ما سنتناوله في المطلبين التاليين :

المطلب الأول

افتراض التركيب و البساطة

فقد أخذ الكوفيون من هذا المجال أساسًا منهجيًّا في الدراسة والتناول ، وانطلقوا منه في مخالفة المذهب البصري للتأسيس لمذهبهم ؛ وذلك لغياب المرجعية التي تدل على أصالته ، ولغياب المادة التي يمكن أن نستنبط منها . ويصعب في مثل هذه الأمور أن نسلط عليها المعيارية ، أو يكون الحكم قويًّا ؛ فليس أمامك إلا قبول الرأيين ، لأن معطيات العقل تسمح بهما .

لذلك بنى الكوفيون قدرًا كبيرًا من أصولهم الدراسية على هذا المعنى ، ففي دراسة الأصل ، أو محاولة معرفة أصل الوضع ، أو أصل التركيب ، تجد الدراسة عندهم تقوم على ثقافة الخلاف ، ومحاولة ابتكار أشياء تقبل عقلاً عند العامة ، وهذا الأمر ليس خاصًا بأحدهم ؛ بل هو عام عند النحويين .

فمن ذلك قولهم في : " اللهم "

قال الفراء : " " اللهم " كلمة تنصبها العرب ، وقد قال بعض النحويين : إنما نصبت إذ زيدت فيها الميمان ؛ لأنها لا تنادى بيا ؛ كما تقول : يا زيد ، ويا عبد الله ، فجعلت الميم فيها خلفًا من يا ، وأنشدني بعضهم : [1]

([1]) البيت من الرجز ، لم يعرف قائلهم .

من مواضعه : معاني الفراء ٢٠٣/١ ، والإنصاف ٣٤٢/١ ، والخزانة ٢٩٦/٢ .

وما عليك أن تقولي كلما صليت أو سبحت يا اللهم ما
اردد علينا شيخنا مسلما .

ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص الأسماء إلا مخففة ، مثل : الفم وابنم وهم ، وترى أنها كانت كلمة ضم إليها أُمّ ، تريد يا الله أُمّنا بخير ، فكثرت في الكلام فاختلطت . فالرفعة التي في الهاء من همزة أم لما تركت انتقلت إلى ما قبلها . " هـ [1]

وفي هذا النص نجد الفراء أمام متسع من خصوبة الرأي العقلي الذي ينتهي به المقام إلى مثل هذا التركيب ؛ فكل الآراء في مثل هذه الأصول ارتضت بأي هداية عقلية طالما أنها توصل في النهاية إلى نفس التركيب .

وهذه المسألة قد تكلم فيها النحويون جميعًا، وذكروا شواهدها ، ونحن في هذه المسألة نوضح أسس التكوين البنائي عند الفراء لمذهبه ، وهذا يلزم ذكر الرأي المقابل كبناء . ونشير إلى من ذكرها في الغالب .[2]

فالميم عنده بعض جملة محذوفة : " أمنا بخير " ، وعند البصريين هي بدل من حرف النداء يا . [1]

([1]) معاني الفراء ٢٠٣/١ .

([2]) تنظر هذه المسألة في الأصول لابن السراج ٣٣٨/١ ، والإنصاف ٣٤١/١ وما بعدها " مسألة ٤٧ ، وشرح المفصل ١٦/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠١/٣ والهمع ٤٧/٢ ، والخزانة ٢٩٥/٢ ، ٢٩٦ .

فهذا اللفظ " اللهم " لم يرد في اللغة ما يحدد أصله ، وإنما وردت نصوص تدفع حجة التأصيل له ؛ وهذا ما دفع الفراء إلى تكوين دراسته في هذا المجال .

فالبصريون ذهبوا في أصله : إلى أن الميم عوض من يا النداء المحذوفة ، وحذفت " يا " منه لكثرة استعماله ، والهاء حرف إعراب مبني على الضم ، ولذلك امتنع وصف هذا اللفظ ، فلا تقول : اللهم الرحيم . [٢]

فمرجعية البصريين في هذه المسألة هو الاجتهاد ، لا الحقيقة الواقعية ، فهم لما رأوا مثل هذا التركيب نداء بغير أداة نداء ، وفيه حرف زائد ، ربطوا بين الأمرين ، بمعنى : لماذا لا يكون هذا بدلاً من تلك ؟ . ومما يؤكد هذا الاستنتاج أن الحرفين – يا والميم – لا يجتمعان ، فلك في النداء : يا الله ، أو اللهم ، فلا تقول : يا اللهم .

أما الطرف الآخر وهو بيت القصيد فقد اجتهد ، ولوجود ثقافة الخلاف عندهم ذهب الفراء إلى أن التركيب لا تعويض فيه ، وإنما الميم بعض جملة محذوفة .

ونظرًا لغياب المعلومة التأصيلية لمثل هذه الأمور من قبل العرب التي أصلت لما رفعته أو نصبته – دون نص منها – فقد استطاعت بوضع البدائل الإعرابية بعضها مكان بعض ، وهذا ما يجعل الدارس أو النحوي

---

(١) راجع رأي البصريين في الكتاب ١٩٦/٢ ، والأصول لابن السراج ٣٣٨/١ ، والإنصاف ٣٤١/١ ، ورأي الكوفيين في معاني القرآن الفراء ٢٠٣/١ ، والإنصاف ٣٤١/١ .

(٢) راجع الكتاب ١٩٦/٢ .

يستنبط على هدي من هذا الموروث ، فهي عندما تقول : ضرب زيد ، وضربت زيدًا ، تعطي آلية للاستنباط . بخلاف القول في أصالة الشيء .

وقد ارتكز الفراء في هذا التأصيل إلى الآتي :

أولاً : غياب المرجعية الحقيقية في مثل هذه الأمور .

ثانيًا : رد الاستنتاج البصري – وهو أن التركيبين يا الله واللهم في أحدهما ما ليس في الآخر ، وهما نداء ؛ فهذا دليل على أنهما في مهمة واحدة واستعمال واحد وهو النداء ، وما جاء على غير الأصل في استعمال حرف النداء فهو البدل – بسماع بعض الأبيات[1] التي جاءت فيها يا النداء والميم .

ثالثًا : زيادة الميم في الأسماء الناقصة تكون مخففة ، وهذه مشددة؛ فهذا دليل على أنها ليست بدلاً ، أو زائدة ، وإنما هي بقية جملة حذفت .

وهذا ما دفع به حجة الفريق الآخر الذي ذهب إلى أنها بدل ، أما تأصيل الفراء فلابد أن ينطلق من حججه التي دفع بها قول البصريين ، وهذا الانطلاق قد بدأ بالتأصيل للميم ، ولعل هذا التأصيل هو الذي دفعه إلى أن يختلق هذه الجملة ، حتى تبقى الميم في مكانها .

([1]) من هذه الأبيات : " يا اللهم ما " وقد ذكره الفراء .

وقول الآخر : إني إذا ما حدث ألما أقول : يا اللهم يا اللهما .

وقول الآخر : غفرت أو عذبت يا اللهما . (راجع الإنصاف ٣٤١/١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، وشرح المفصل ١٦/٢ ، وشرح التسهيل ٤٠١/٣ ، والهمع ٤٨/٢ ، والخزانة ٢٩٥/٢ ، ٢٩٦)

فقد رسَّخ في تفكيره الذهني الميم التي لا يمكن الفرار منها ، ودار فكره حولها ؛ وكان لا بد من إيجاد علة وسببًا لبقائها ، فتولدت عنده فكرة الجملة ، فقال : أصلها ، الله أمنا .

والدليل على جريان الأمر عند الفراء على هذا النحو من أن تفكيره خضع لإيجاد سبب في بقاء الميم غير السبب البصري ، هو أنه قدر الجملة بـــ أمنا " حتى يحذف ما يحذف ، وتبقى في النهاية الميم ، فلماذا هذا الجملة بالذات ؟ ألا يصلح – على فرض صحة كلامه – جملة : ارزقنا أو ارحمنا أو انصرنا .... إلخ من الجمل غير المتناهية في هذا اللون ، ويستقيم أصله مع كل الجمل ، نحو : يا الله ارحمنا ، الله انصرنا .... إلخ

فاستقامة جميع الجمل كأصل يدل على أن كلها صالحة لأن تكون أصلاً ، وطالما أن الأمر استقام للجميع فهذا يدل على أن الجملة ليست أصلاً لهذه الميم . فهو كمن يدعى أن زيدًا أصل للفاعلية في الجملة الفعلية، فكل اسم صالح لهذه الأصلية ، وبالتالي هو لا يمكن أن يكون أصلاً؛ وذلك لأن الأصول تقوم على التفرد .

فغياب حقيقة التركيب من الناطق الأول[1] ، سمح للعقل النحوي أن يجول حول هذه الحقيقة يحددها ، ويكشف عن مكنونها .

([1]) هذا بخلاف إعراب المعاني النحوية ، كالفاعلية والابتدائية ..... إلخ فالناطق نطق بها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة ، وهو بذلك رسم حقيقتها الإعرابية ، وجاء الاختلاف في إسقاط المعنى النحوي على المعنى الإعرابي .

ونظرًا لتحكم النزعة العصبية آنذاك فقد ارتسم كل مذهب نهجًا وطريقة دراسية بنائية يتميز بها عن الآخر ، ومن الأمانة أن البصريين سلكوا جادة اللغة وواقعيتها ، فكانوا للواقع أقرب لما يأتي:

أولاً : أنهم وازنوا بين التركيبين – يا الله واللهم – فوجدوا أن الميم إذا وجدت ذهبت " يا " ، و"يا" إذا وجدت ذهبت الميم ، فهذا دليل قاطع على تناوبهما على هذا اللفظ . وهو أمر مقبول عقلاً وفكرًا .

ثانيًا : أقام الفراء – على وازع فكري غير مستقيم – أصله على غياب المعلومة ، وطالما غابت المعلومة والحقيقة ؛ فمن حق العقل أن يبتكر .

ثالثًا : رد الاستدلالات البصرية بأبيات قليلة لا تنهض حجة ؛ لكونها لم ترد إلا في الشعر ، والأصول لا تقوم على الرد ، وإنما تقوم على الدعائم.

رابعًا : ما ذكره من أصل التركيب غير مستقيم ، فلو كانت الميم مختزلة من جملة ، فكثير من الجمل لا تكون فيها الميم ، وهي صالحة لأن تقع بعد لفظ الجلالة .

من هذا نخلص إلى أن الدراسة المنهجية عند الفراء قامت على غياب المرجعية في التأصيل ، وكونه يخطئ أو يصيب في رأيه فهذا أمر آخر .

وقد جاء في منهجه مع غياب المرجعية ببعض البدائل عنها فمنها : كثرة الاستعمال – كالتركيب السابق – ونحو : هَلُمَّ ، وكم ومنها التخفيف ، ومنها الاهتمام والعناية بالمعنى المراد .

فما أرجعه إلى كثرة الاستعمال كبديل عن مرجعية الأصالة أصل " اللهم " ، وأصل هلم عنده ، وأصل " كم " ، فقال في هلم : " ونرى أن قول العرب (هَلُمَّ إلينا) مثلها [١] ؛ إنما كانت هل فضم إليها أُمَّ فتركت على نصبها . " هـ [٢] وقال في كم : " ونرى أن قول العرب : كم مالك ، أنها " ما " وصلت من أولها بكاف ، ثم إن الكلام كثر بـ كم حتى حذفت الألف من آخرها فسكنت ميمها . " هـ [٣]

وهي عند الخليل مركبة أيضًا لكن من ها التنبيه ، ولُمَّ ، فلما كثر استعمالها حذفت الألف تخفيفًا ، فقيل : هلم . [٤]

وذكر ابن جني أن الفارسي عارضه من جهة أن الاستفهام لا مدخل له هنا ، ورد عليه ابن جني بأن الفراء لم يصرح باستفهامية " هل " وإنما هي زجر وحث ، وهي كما في حيهل . [٥]

ومما اعتمد فيه الفراء على غياب المعلومة المادية دعواه بالتركيب، فأوجد فيها الفراء تأصيلاً لمذهبه ؛ وذلك لأن العرب لم تصرح بهذه الأصالة ، فكان هذا الغياب طريقًا لبناء مذهب قام على الابتكار ومخالفة الآخر .

---

(١) مثل : اللهم .
(٢) معاني القرآن ٢٠٣/١ .
(٣) المرجع السابق ٤٦٦/١ .
(٤) راجع الخصائص ٣٥/٣
(٥) راجع الخصائص ٣٦/٣ .

فمن هذه الدعوات دعوى تركيب الحروف ، منها : لكن وكأن ، ودعوى تركيب الضمير ، مثل : هو وهي ، وذا والذي .

فذكر أن لكنّ أصلها " إنّ " ، فزيدت فيها لام وكاف بعد حذف الهمزة. [١] وقد نقل عنه صاحب الإنصاف أن الضمير " هو وهي " أصله الهاء وحدها . [٢]

فهذه الدعوات تخالف ما قال به البصريون الذين ذهبوا إلى بساطة الحروف ، ولفظ الضمير في جملته هو الضمير .

فكان القول بالتركيب في الحروف ، وفي الأدوات ، والضمائر والموصولات عنده يقوم على أساس التأسيس لهذا المذهب ، وكان الفراء عبقريا ، فاستغل هذا المجال الذي تغيب عنه الحقيقة المادية ؛ ليدلي بدلوه ؛ فيبتكر أصولاً لهذا المذهب قامت على نسيج محكم يحمل آليات دراسية منهجية ، فمن هذه الآليات التي انتهجها الفراء في دراسة المفردات النحوية كبديل عن المرجعية :

الآلية الأولى : كثرة الاستعمال ، كما في أصل " اللهم " وأصل " هلم" ، وأصل " كم "

الآلية الثانية : الحذف ، فقد جعله دليلاً للجنوح به عن الأصول البصرية ، كما في الضمير " هو وهي " وإياك " .

الآلية الثالثة : الافتراض اللغوي الذي تمثل في إدعاءات تركيبية فرضية على أساس أصالتها لتراكيب فصيحة ، وقد بنوا هذه الفرضيات

---

(١) راجع معاني الفراء ٤٦٥/١ .

(٢) ينظر الإنصاف ٦٧٧/٢ .

على معطيات هي في مجملها حقائق لغوية ، أو عنصر مرحلي في أصوات البنية ، وذلك مثل قرب المخارج ، أو ضعف الحرف ، كقلب الألف ميمًا أو نونًا في في " لا " لتصبح لم ولن ، أو التقارب الصوتي .

الآلية الرابعة : الافتراض الذهني الذي يؤدي إلى حقائق عقلية مقبولة ، فما ذكره الفراء في القول بالتركيب أقامه على الافتراض العقلي ، كأصل التركيب في " اللهم " ، وأصل لكن .

الآلية الخامسة : براعة الأدلة المنطقية ، وتسلسلها العقلي ، كالقول في أصل " لكن " على أنها " إن " زيدت فيها لام وكاف ، والدليل على هذا الأصل دخول اللام في خبرها ، نحو : ولكنني من حبها لعميد ، فلو لم تكن "إن" أصلاً لها ، لما دخلت اللام في خبرها .

من خلال ما سبق يتضح لنا أن النحاة – جميعًا – قد افترقوا حول حقيقة بعض الأدوات والتراكيب ، وكان ذلك لغياب الحقيقة المادية التي كان من الممكن أن تأتي عن العرب باعتبارهم الناطقين بها .

ومن الحقائق الثابتة حول هذه المضامين التي فقدت مرجعيتها عدم التأكيد أو التحقق من حقيقة المركب أو البسيط ؛ وذلك لأن العرب استعملت هذه الأدوات أو التراكيب دون إشارة إلى أصلها .

وأعتقد أن القول بالتركيب الذي قال به الفراء هو محاولة منه لتأسيس مذهب يخالف المذهب السائد آنذاك ، وقد ساعده على ذلك عدم وجود نص أو حقيقة مرشدة إلى هذه الأصالة ؛ مما دفع عقل الفراء إلى أن يأتي بقضايا عدمية ، مستغلاً عقله في البناء المذهبي ، وابتكار الحجج .

ودليلنا في هذه القضية ما يأتي :

أولاً : أن اللفظ المركب – على فرض صحة هذه الدعوى – لا يوجد سند دقيق له ، وإنما هي اجتهادات فردية .

ثانيًا : النحو بصفة خاصة ليس من عمله تركيب الحروف أو بساطتها ؛ فهو ينظر إلى الحرف في صورته النهائية ، ويتعامل مع معنى الحرف ، ولا ينظر إلى أصله ، فمثلاً : كأن في التركيب هي للتشبيه ، ولا ينظر إلى الكاف على أنها للتشبيه ، وأن للتوكيد ، وكذلك : لم ولن إحداهن جازمة ، والأخرى ناصبة ، ومعناهما النفي في المستقبل ، ولا ينظر إلى أنهما أصلهما " لا " فيتعامل معهما على هذا الأصل .

ثالثًا : دعوى التركيب هي دعوى تعد من الفراغ العلمي والفكري ، من قال بها يعلم أنها نوع من الرياضة الذهنية لابتكار الحجج والأدلة ؛ حتى يكون مذهبه مساويًا للمذهب الآخر .

رابعًا : هذه الدعوى هل يمكن سحبها على بعض ألفاظ التركيب من اسم وفعل وحرف . فلم يقل أحد بهذا ، وإنما هي في بعض الأدوات والتراكيب ؛ فدل هذا على أنها دعوة مختلقة لا تخدم النحو .

خامسًا : كل مركب من أشياء – عقلاً – يمكن تفكيكه حتى يصير بسيطًا ، وتركيبه مع غيره حتى يصير مركبًا ؛ فإذا رجعنا –كما قالوا – بالمركب إلى أجزائه هل سيبقى المعنى أم يتغير ؟ بمعنى : كم المركبة من " ما والكاف " إذا رجعنا من كم إلى الكاف أو ما ، هل سيكون فيهما رائحة العدد الكثير ؟ وإذا ركبنا " ما " والكاف ، هل سيكون فيهما شيء من معناهما قبل التركيب ؟

سادسًا : الجزء لا بد أن يكون فيه معنى الكل ، والكل لا بد أن يحتوي على الجزء – هذا على فرض صحة التركيب – والمركبات في

النحو لا يوجد شيء من أجزائها بعد التركيب ، وتظل صورة المركب هي الصورة النحوية النهائية ، والبسيط تكون له صورة نهائية مستقلة ، فمثلاُ : لكنَّ هي صورة نهائية في النظام النحوي ، وإن واللام والكاف لكل واحدة منهن صورة نهائية ، والمعاني مختلفة في الجميع .

سابعًا : مما يبطل عملية التركيب ، هو عدم اكتمال صورة التركيب اللفظية والمعنوية ، فهم قد قالوا بالتركيب اللفظي ، وتركوا التركيب المعنوي ؛ مما يجعل صورة التركيب ناقصةً ، فلم يقل أحد بتركيب المعاني – والمعاني لا يمكن تركيبها – فطالما أنا ركبنا اللفظ مع لفظ آخر ، وكل لفظ كان له معنى مستقل قبل التركيب ، وبعد التركيب ترك معناه إلى معنى جديد . فهذا من قبيل النقصان في التركيب ، ومن الأفضل تركه ، وبقاء الأدوات على حالها تؤدي معناها الوظيفي داخل الجملة .

المطلب الثاني

افتراض علاقات المعاني النحوية في التراكيب .

هذا اللون قد لجأ إليه النحاة في ميدان العصبية العلمية دون التأسيس العلمي لهذا النحو ؛ فافترضوا أمورًا ذهنية غير واقعية ؛ وذلك لغياب المرجعية اللغوية ، وهذه الافتراضات ترسم علاقة قائمة ، أو تحول علاقة إلى شيء آخر .

مثال ذلك قوله تعالى : (أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ *الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ) . [1]

([1]) الآيتان ٦٢ ، ٦٣ من سورة يونس .

فذكر في إعراب " الذين " أنه نعت جاء بعد خبر إن ، وهو كثير في القرآن الكريم نحو قوله تعالى : (إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ) [١] ، وقوله : (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ) [٢] ، وقد تعدد إعراب " الذين " فهي إما في موضع نصب على أنها نعت لأولياء ، كما ذهب الفراء والزمخشري ، أو بدل منها كما ذهب مكي وابن عطية ، أو منصوبة بإضمار فعل تقديره : أمدح ، كما ذكر أبو حيان . [٣] وأضاف الفراء وجهًا في النصب ، وهو أنه منصوب بإنَّ على أنها مكررة .[٤]

وإما أن تكون في موضع رفع فهي عند الفراء نعت لاسم إن – أولياء – على الموضع ، واستدل على هذا الوجه الذي خفي فيه الرفع الظاهري بالآيتين السابقتين – إن ذلك لحق تخاصم ، و قل إن ربي يقذف .... علام ... – وهذا الإعراب هو الراجح عند الفراء ؛ لأنه قد استدل بما ظهر فيه الإعراب بالرفع ، على ما خفي فيه الإعراب الظاهري – وهو الذين في الآية المستشهد بها ، وعلام الغيوب ، وتخاصم أهل النار .

وهي عند النحويين على وجوه في الرفع منها : إضمار مبتدأ تقديره : هم الذين ، ومنها : أنها مبتدأ والخبر لهم البشرى . [٥]

---

(١) الآية ٦٤ من سورة ص .

(٢) الآية ٤٨ من سورة سبأ .

(٣) راجع معاني القران للفراء ٤٧٠/١ ، والكشاف ١٥٤/٣ ، ١٥٥ ، والمشكل ٣٨٦/١ ، والمحرر ٤٩٨/٤ ، والبحر١٧٣/٥ ،.

(٤) راجع معاني الفراء ٤٧٠/١ .

(٥) راجع الكشاف ١٥٥/٣ ، والمشكل ٣٨٦/١ والمحرر ٤٩٨/٤ ، والبحر ١٧٣/٥ .

هذا بالإضافة إلى قول الفراء في الرفع ، فقد أعربها نعتًا على موضع اسم إن قبل دخولها .

والراجح من تركيب السياق هو الرفع بإضمار مبتدأ ؛ لأن السياق يفترض أن يسأل سائل عمن يستحقون هذا النعيم ، فيقول : من هم ؟ فيأتي الجواب الذين آمنوا وكانوا يتقون .

وهذا من سر فصاحة القرآن وبلاغته في التفصيل بعد الإجمال ، فدائمًا يأتي التفصيل عندما يكون المجمل شيئًا قد لا يعرفه المخاطب فيسأل عنه ، أو يكون المجمل صاحب منزلة عجيبة ، ويريد المخاطب أن يعرفه ، وهذا اللون كثير في القرآن الكريم مثل : الخاشعين الذين ....

وقد افترض الفراء فرضًا ذهنيا لم يكن في حساب العرب حين نطقت بكلامها ، وأنا سأنقل نصه كاملاً حتى نعرف مدى هذه الفرضية .

قال الفراء – بعد أن ذكر هذه الآية وغيرها ، وأجاز الرفع على الموضع – : " وإنما رفعت العرب النعوت إذا جاءت بعد الأفاعيل في إن ؛ لأنهم رأوا الفعل مرفوعًا ، فتوهموا أن صاحبه مرفوع المعنى – لأنهم لم يجدوا في تصريف المنصوب اسمًا منصوبًا وفعله مرفوع – فرفعوا النعت ، وكان الكسائي يقول : جعلته – يعنى النعت – تابعًا للاسم المضمر في الفعل ؛ وهو خطأ وليس بجائز ؛ لأن الظريف وما أشبهه أسماء ظاهرة ، ولا يكون الظاهر نعتًا لمكنى ، إلا ما كان مثل نفسه وأنفسهم ، وأجمعين ، وكلهم ؛ لأن هذه إنما تكون أطرافًا لأواخر الكلام ؛ لا يقال : مررت بأجمعين ، كما يقال : مررت بالظريف . " هـ [1]

([1]) معاني القرآن ٤٧١/١ .

وفي هذا النص الذي أورده الفراء نلاحظ غرابة المصطلحات كالأفاعيل ، والفعل . ويقصد بهما خبر إن .

كما أنه افترض أمرًا غير موجود في الذهن العربي ، وهو أن العربي لما رأى الفعل – الخبر – مرفوعًا ، فظنوا أن الاسم مرفوع _ أيضًا – ؛ وذلك لأنهم لم يجدوا في الابتداء اسمًا منصوبًا ، وخبره مرفوع ، وهو يعنى أن المبتدأ لم يرد منصوبًا وخبره مرفوع ، ما لم يدخله ناسخ ، وهذا مراده من قوله : (لأنهم لم يجدوا في تصريف المنصوب اسمًا منصوبًا وفعله مرفوع) .

فافترض الفراء توهم العرب – وهذا لم يحدث – أنها لما رأت الخبر مرفوعًا ، ظنت أن الاسم مرفوع مثله ، ولذلك رفض رأي الكسائي الذي جعل التابع نعتا للاسم المضمر في الخبر ، نحو : إن زيدًا قائم الظريف .

فهذا افتراض تركيبي غريب منه ، ولعله أراد أن يقيم العلاقة الإسنادية فيجعلها واحدة في التراكيب المتنوعة حتى تكون وحدها الرابطة بين أجزاء التركيب ، هذا في جانب النظام النحوي ، فالأولياء مسند إليه ، وجملة لا خوف عليهم مسند ، ففي النعت يكون الذين في حكم المسند إليه ، لأنه نعت للمسند إليه ، وفي القطع سيكون مسندًا ، وبالتالي تختلف النسبة المحكوم بها بينهما . فلعله أراد جمع الأوصاف وتعددها للأولياء ، وهي عدم الخوف والحزن ، والبشارة .

أما في الجانب المعنوي فإن تعدد الأوصاف يدل على كمال الموصوف . فلعله يكون قد أراد المعنيين على مستوى النظام النحوي ، وعلى المستوى المعنوي .

وفي الحقيقة أن الحيرة غالبة مع عالم كالفراء ، فهو دائمًا في أكثر المسائل النحوية يميل إلى قطع التراكيب التي تكون تابعة لما قبلها [١].

ومع كل هذا فإن ما ذكرناه هو اجتهاد تفسيري ، وسيظل باب الاجتهاد مفتوحًا في كثير من المسائل التي غاب فيها النص العربي ، كالتركيب والبساطة ، والتماس العلاقات داخل التركيب . ففي مسألتنا تجد شيئًا مرجحًا للقطع يحكمه سياق الموقف ؛ فكأن سائلاً سأل من هم ؟ فيكون الجواب هم الذين . ..

وتجد افتراض الفراء غير المعقول الذي تحاول أن تتلمس له الحجة والواقعية ؛ فتجده في الناحية النظامية حريصًا على العلاقة الإسنادية ، وهذا ممكن ، وتجده في الناحية المعنوية حريصًا على تعدد الأوصاف ، والاهتمام بالموصوف وكماله .

لكن المعيب هو الافتراض الذي كان مبعثه التوهم من العرب في إصدار حقيقة التركيب ، فهذا لا يعقل إطلاقًا ؛ لأن العرب تكلمت وهي تعي مواطن كلامها ، وتحسن أداءه .

ومن هذه الافتراضات الافتراض في إعراب المثنى في أحد وجوهه ، فمن المعروف أن المثنى يرفع بالألف ، وينصب ويجر بالياء في اللغة النموذجية .

فذهب الكوفيون إلى أن الألف والياء في المثنى بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة . [١]

---

(١) مثل اجتماع الاسم مع اللقب ، ومثل قطع النعت دائمًا كما في إعراب حنيفًا في قوله تعالى : نتبع ملة إبراهيم حنيفًا .... إلى غير ذلك من النماذج الكثيرة .

فلما ورد المثنى في موضع النصب بالألف ذهب الفراء إلى أنه جاء على لغة بني الحارث بن كعب الذين يلزمون المثنى الألف في كل حالاته.[٢]

واستدل بما جاء على هذه اللغة بقول الشاعر :

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مَسَاغًا لِناباه الشجاع لصمما.[٣]

وهذا التأويل لا يعد افتراضًا ؛ لوجود سند سماعي من اللغة النموذجية ، وهذا وإن كان قليلاً إلا أنه يحمل عليه ما ورد .

وإلزام المثنى الألف في كل أحواله له سماع في لغة العرب ، وهذا سند ملموس .

أما ما افترضه الفراء فهو أحد الوجوه التي أقرها في لزوم المثنى الألف ، وهو أن هذه الألف ليست علامة للمثنى ، وإنما هي دعامة ، وليست في موضع اللام ، فلما أرادوا التثنية زادوا نونًا ، فقال : " والوجه الآخر أن تقول : وجدت الألف من هذا دعامة ، وليست بلام فعل ، فلما ثنيت زدت عليها نونًا ، ثم تركت الألف ثابتة لا تزول على كل حال ؛ كما قالت العرب : الذي ، ثم زادوا نونًا تدل على الجماع ، فقالوا : الذين في

---

(١) راجع الإنصاف ٣٣/١ .

(٢) راجع معاني الفراء ١٨٤/٢ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للمتلمس ، وليس في ديوانه . والشجاع : الذكر من الحيات ، وصمم : عض في العظم .

والشاهد قوله " لناباه " حيث جاءت بالألف في موضع الجر .

من مواضعه : معاني الفراء ١٨٤/٢ ، وشرح المفصل ١٢٨/٣ ، وشرح التسهيل ٦٣/١ .

رفعهم ونصبهم وخفضهم ، كما تركوا هذان في رفعه ونصبه وخفضه ، وكنانة يقولون : الذون . " هـ [1]

فجَعْلُ الألف دعامة ، والنون هي الزائدة افتراض عقلي ؛ لأن هذه الألف تنقلب في حالة النصب والجر إلى الياء ، وكلامه يشعر أن " هذان " في الآية محمولة على الذين والذي ، فالعرب لما أرادت جمع الذي ، قالت : الذين فزادت نونًا .

ومن الافتراضات التي ذكرها الفراء لغياب المرجعية السماعية قوله في فعل الأمر ؛ فقد ذهب إلى أن فعل الأمر للمواجه معرب مجزوم .[2]

فذكروا أن فعل الأمر نحو : اضرب ، أصله : لتضرب ، ثم حذفت اللام وحرف المضارعة ، وذلك لكثرة استعمال الأمر للمواجه . فالأمر للغائب نحو : ليفعل ، والمخاطب لتفعل ، وهو للمخاطب أكثر في الاستعمال . فلما أرادوا الأمر للمواجه كان الأصل لتفعل ، فلما كثر الاستعمال حذفوا اللام وحذف معها حرف المضارعة ؛ ولذلك هو معرب مجزوم .[3]

قال الفراء : " ... وقوي قول زيد أنها في قراءة أبي (فبذلك فافرحوا) وهو البناء الذي خُلِق للأمر إذا واجهتَ به أو لم تواجه ؛ إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصة في كلامهم ؛ فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل ، وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف ، فلما حذفت

---

(1) معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢ .

(2) راجع معاني الفراء ٤٦٩/١ ، والإنصاف ٥٢٤/٢ .

(3) ينظر معاني الفراء ٤٦٩/١ ، والإنصاف ٥٢٨/٢ .

التاء ذهبت اللام وأحدثت الألف في قولك : اضرب وافرح ؛ لأن الضاد ساكنة فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن ، فأدخلوا ألفًا خفيفة يقع بها الابتداء . " هـ [1]

فالأمر لا يخرج عن دائرة الافتراض الذهني الذي ابتكره الفراء ؛ فالعرب نطقت بالأمر ، والمضارع ، مع الأخذ في الاعتبار أن للأمر مدلولاً ، وللمضارع مضامينه .

فهذا الافتراض قد بناه الفراء من عوامل ذهنية حول حقيقة فعل الأمر ، وبناه أيضًا من عوامل نفسية ترجع إلى مخالفة المذهب القائم ، والتأسيس لمذهب جديد .

وإذا ذهبنا نحلل هذه الآراء نجدها فرضيات ، وليست آراء لفقدان الدليل – السماع – الذي يؤكد صحة الرأى ، وطالما أن الرأي إذا لم يكن معه دليل يسنده فهو افتراض ، وليس رأيًا .

فحجة الفراء هي التأصيل على صيغة مناظرة لصيغة أخرى ، والصيغتان مختلفتان في المدلول ؛ فالأمر له صيغ تدل عليه نحو : افعل للمواجه ، وللغائب : ليفعل بلام الأمر والصيغة المضارعية ، فوجود صيغة مستقلة للأمر المواجه ، ووجود صيغة للأمر الغائب مستقلة لا يدل على أن إحداهما أصل للأخرى .

كما أن صيغة الأمر للمواجهة صيغة مجردة ليس فيها زيادة إلا همزة الوصل ، وصيغة الأمر للغائب صيغة تشتمل على زوائد كحرف المضارعة ، ولام الأمر ، ومن المعروف أن الصيغة المجردة أصل للزائدة .

([1]) معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١ .

كما أن الأمر معنى ، ووقوعه بصيغ معينة لا يقدح في هذا المعنى ، لذلك كان البحث في أصالة الصيغ دون سند مرجعي من العرب أصحاب اللغة يحدد التطور لبعض الصيغ ، هو من الفضول العلمي .

المبحث الثاني

المسامحات اللغوية التركيبية

أقام الفراء أو الكوفيون النظم النحوية على مرجعية مادية ملموسة في التركيب – وهذا ما اختلف مع منهجية الدراسة في أصالة الأشياء لفقدان المرجعية –

وهذا النظام قام عنده على نسيج منهجي متكامل بدأ من إنتاج التركيب حتى وصوله للسامع حاملاً معنى دلاليًا ، وكانت مقومات هذا المنهج تقوم على ما يأتي :

أولاً : إنتاج التركيب أو ما يسمى بعناصر غير لغوية .

ثانيًا : أدوات التركيب التي تشكله ، كالعامل والمعنى النحوي ، والعلاقة التي تربط بين التركيب .

ثالثًا : العناصر اللغوية التي يُعتمد عليها في إجلاء المعنى وتقديمه في صورة بليغة ، وهذا يشمل التقديم ، والتأخير ، والحذف والفصل .

ونحن في هذا المبحث سنتناول هذه المقومات كمنهج اعتمده الفراء في إبراز المعنى النحوي من جانب ، والاستعانة به في التأسيس لمذهبه من الجانب الآخر . وسنتجاوز في حديثنا حشرها في نقاط المسألة أو القضية ، أو التمذهب النحوي المعروف .

المطلب الأول

العناصر غير اللغوية في التركيب .

جعل الفراء العنصر غير اللغوي ، أو المقام الذي جرى فيه الحدث دورًا في الوجه الإعرابي ، أو دورًا في تقوية رأيه . وهذا يعني أن الفراء قد يوظف العنصر غير اللغوي في تجلية وجه إعرابي ، أو في تجلية رأي له في الوجوه الإعرابية المتعددة .

فمن الأول : وهو الوجه الإعرابي الذي لم يتدخل فيه الفراء ، وإنما وظف العنصر في تجلية الوجه الإعرابي ، نحو قوله تعالى : (وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلاماً قَالَ سَلامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ).[1]

فقد ذكر الفراء أن نصب " سلامًا " الأولى ، ورفع الثانية – مع جواز الرفع والنصب فيهما – ، جاء على إضمار الخبر ، أو إضمار المبتدأ ، وتقديره : سلام عليكم ، أو هو سلام ، وفي النصب على إضمار فعل تقديره نسلم . [2]

وذكر أن المقام مقام إنكار من إبراهيم عليه السلام ، فرد عليهم السلام بالرفع على إرادة السلام والأمان ، وليس ردًّا للتحية ، والتقدير : أنهم لما سلموا عليه ، وهو لا يعرفهم غلب عليه الإنكار ، فقال سلام ، أي : هو

---

(1) الآية ٦٩ من سورة هود .

(2) راجع معاني القرآن للفراء ٢١/٢ .

سلام إن شاء الله ، فمن أنتم ؟ . ويقال حول هذا المعنى : نحن سِلْم ؛ لأن التسليم لا يكون من قوم عدو . [١]

فالفراء قد نفذ من العناصر غير اللغوية – المقام – إلى المعنى النحوي ؛ وذلك لأن إبراهيم عليه السلام قد نكر هؤلاء الأضياف وتوجس منهم ، كما ذكر المفسرون ضمن أحوال إبراهيم التي كان عليها في هذا الموقف [٢] ، فالمقام إنكار ، فجاءت كلمة سلام الثانية مرفوعة ليس على جهة الرد ، وإنما على جهة توقع الخير ؛ لأن العدو لا يسلم ، فرفعت سلام على أنها خبر ، تقديره : هو سلام .

وإذا اعتبرنا هذا المقام – الإنكار والخوف منه – واقعًا كما ذكر القرآن وكتب التفسير ، لم يصلح في سلام – التي نطق بها إبراهيم – إلا الرفع على الخبر ، والمبتدأ محذوف تقديره : هو ، أي : قدومكم سلام ، أي : خير ، ولا يجوز من حيث المعنى : سلام قدومكم ؛ لأنه في التقدير الثاني يكون مقرًا وحاصرًا السلامة في القدوم ، وهذا يتعارض مع موقف الخوف والتوجس والإنكار . وبهذا التقدير تكون الجملة مغلقة ومنتهية على تقدير : سلام قدومكم . بخلاف الأول ، وهو : هو سلام ، فيكون على هذا التقدير : السلامة متوقعة ، وهو يناسب الموقف من النص ، وتكون الجملة مفتوحة ، وتحتمل جملة بعدها كقوله : إن شاء الله ، كما قدرها الفراء بـــ هو سلام إن شاء الله . [٣]

---

(١) المرجع السابق .

(٢) راجع تفسير الرازي١٨/٢٤ ، والبحر ٥/٢٤٢ .

(٣) معاني الفراء ٢/٢١ .

فقد استغل الفراء العنصر غير اللغوي – المقام – وكان بارعًا في هذا لإقرار معنى من المعاني النحوية التي احتملها النص ؛ فحمل السلام على الأمان منهم ، فقدر التركيب على حذف المبتدأ ، وأعرب " سلام " المرفوع خبرًا ، أي : هو سلام ، وبذلك يكون التركيب مفتوحًا كجملة ، ويحتمل جملة أخرى مكملة كـــ إن شاء الله ، وقد قدرها الفراء ، كما تكون السلامة متوقعة ، وهذا يوافق المقام .

أما على تقدير : سلام هو – وهذا لم يذكره الفراء – فيكون الضمير راجعًا إلى المجيء أو القدوم ، فيكون التركيب قد حصر السلامة في القدوم ، وهذا يجعل السلامة محققة ، وهذا لا يتفق مع المقام .

وهذا ما أكده أبو حيان من الرفع يدل على الثبوت والاستقرار .[1] وهذا هو المرجو من إبراهيم عليه السلام في مثل هذا الموقف .

وبهذا يكون العنصر غير اللغوي مؤثرًا في العنصر اللغوي من حيث حذفه وإعرابه .

ومما وظف فيه الفراء العنصر غير اللغوي لإجلاء المعنى ، قوله تعالى : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ) [2] ، فالمقام أو الموقف هو الخوف ، وذلك في تحويل القبلة ، فصلاة من مات قبل التحويل ، هل ستضيع ؟ فلذلك كان الموقف موقف خوف على ما سبق من عمل ، أو خوف على أعمال إخوانهم الذين ماتوا .

---

(1) راجع البحر ٥/٢٤٢ .

(2) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة .

فهذا الموقف تطلب تحديد علاقة المعاني النحوية ببعضها ، فأسند الإيمان إلى الأحياء ، والضياع قصد ضياع عمل من ماتوا ، وكان السياق يقتضي أن يأتي بقوله : وما كان الله ليضيع إيمانهم .

فاستجلى الفراء هذه العلاقة بمثال دقيق ؛ يوضح به التركيب ، وأن علاقة الإسناد في التركيب هي علاقة جامعة للجميع ، وهذا من طبيعة هذه العلاقة .

فالعرب تقول : قتلناكم وهزمناكم ، فالخطاب للأحياء ، أي قتلنا منكم . [١] فكأن هذا الضمير حل محل منكم لإفادة العموم ، فالمقام هو الذي رسم العلاقة بين أجزاء التركيب ، والإسناد في التركيب هو علاقة قائمة بركن الإسناد ، ويتوقف عليها معرفة المعاني النحوية داخل التركيب .

ومن الثاني الذي استخدمه الفراء من العناصر غير اللغوية ليؤكد رأيه أو مذهبه ، وذلك بتدخله برأي أو بجواز وجه إعرابي ، فوظف العنصر لهذا الرأي أو الوجه – أي : وجه أجازه الفراء – فمن هذا قوله تعالى : (فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ).[٢]

ورد لفظ " السحر " معرفًا ، وقد أعرب " ما " موصولة مبتدأ ، والسحر خبره ، والدليل على ذلك قراءة عبد الله [٣] " ما جئتم به سحر "

---

(١) راجع معاني الفراء ٨٤/١ .

(٢) الآية ٨١ من سورة يونس .

(٣) قراءة عبد الله ، والأعمش ، راجع معاني القرآن للفراء ٤٧٥/١ ، والبحر ١٨١/٥

قال الفراء : " ما في موضع الذي ؛ كما تقول : ما جئت به باطل ، وهي في قراءة عبد الله : ما جئتم به سحر ، وإنما قال السحر بالألف واللام ؛ لأنه جواب لكلام قد سبق ، ألا ترى أنهم قالوا لما جاءهم به موسى : أهذا سحر ؟ فقال : بل ما جئتم به السحر . وكل حرف ذكره متكلم نكرة فرددت عليها لفظها في جواب المتكلم زدت فيها ألفًا ولامًا ، كقول الرجل : قد وجدت درهمًا ، فتقول أنت : فأين الدرهم ؟ ، أو فأرني الدرهم . ولو قلت : فأرني درهما ، كنت كأنك سألته أن يريك غير ما وجده . "هـ[1]

فالعناصر اللغوية التي أرادها الفراء هي : " أل " في السحر التي وجهت مقام النص ، والاستفهام ، والتنكير والتعريف ، والعناصر غير اللغوية هي : مقام الاستفهام ، والمتكلم ، والمتلقي ، وضابط النص السامع، فإذا أورد المتكلم التنكير في لفظ واستفهم المتلقي عن حقيقة هذه اللفظ رده إليه معرفًا بأل .

فقد استعان الفراء بالعناصر غير اللغوية ليصل إلى بناء نحوي ، فقد وردت " أل " ؛ لأن النص جواب لكلام سابق ، من حيث أنهم قالوا لموسى : أسحر هذا ؟ فرد عليهم : بل ما جئتم به السحر .

والمتكلم والسامع كان لهما دور التعريف والتنكير ؛ فالمتكلم في الآية قد جاء بلفظ سحر منكرًا ، فكان الجواب معرفًا من موسى عليه السلام.

---

(1) معاني القرآن للفراء ١/٤٧٥ .

وما سبق هو قراءة الجمهور ، وقرأ مجاهد ، وأبو عمرو ، وجعفر : آلسحر بهمزة الاستفهام . [١]

وأعربها الفراء استفهامية كأي ، والتقدير أي شيء جئتم به ؟ فهي مبتدأ خبره جملة جئتم به ، والسحر مبتدأ حذف خبره تقديره : آلسحر هو . [٢]

وقد تعددت أوجه الإعراب على هذه القراءة ، فأعرب المعربون – بالإضافة إلى إعراب الفراء – السحر بدلاً من اسم الاستفهام " ما " ، أو خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره : هو السحر . [٣]

وقيل : ما موصولة مبتدأ ، وجملة الاستفهام على كلا التقديرين : أهو السحر ، أو السحر هو خبر لها . [٤]

وقد أجاز الفراء نصب السحر على أساس إن " ما " شرطية ، وجئتم فعل الشرط ، والجواب إن الله سيبطله ، على تقدير حذف الفاء ، فإن الله سيبطله . [٥]

---

(١) ينظر معاني الفراء ٤٧٥/١ ، والمشكل٣٨٨/١ ، ٣٨٩ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ٣٣٥ ، والبحر ١٨١/٥ ، والدر ٢٤٩/٦ .

(٢) راجع معاني الفراء ٤٧٥/١ ، وحجة القراءات ٢٣٥ ، مغني اللبيب ١٧/٤ ، ١٨ .

(٣) تنظر هذه الإعرابات في المشكل ٣٨٨/١ ، ٣٨٩ ، والبحر ١٨١/٥ ، والمغني ١٧/٤ ، ١٨ ، والدر ٢٤٩/٦ .

(٤) راجع البحر ١٨١/٥ ، والدر٢٤٩/٦ .

(٥) ينظر معاني الفراء ٤٧٥/١ .

وقد نقل عنه بعض المفسرين المعربين أن السحر منصوب على المصدر ، والألف واللام زائدة . [١]

والذي في كتاب الفراء يدل على أن السحر بالنصب منصوبة بالعامل، وليس على المصدر ، فقال : " وقد يكون " ما جئتم به السحر " تجعل السحر منصوبًا ؛ كما تقول : ما جئت به الباطل والزور . ثم تجعل " ما " في معنى جزاء ، وجئتم في موضع جزم إذا نصبت ، وتضمر الفاء في قوله " إن الله سيبطله " فيكون جوابًا للجزاء . هـ [٢]

فنص الرجل صريح ، وليس فيه ما يدل على أن السحر منصوب نصب المصدر ، ولعل الذي دفع هؤلاء إلى هذا القول هو طبيعة الفعل " جاء " فجاء يأتي متعديًا ولازمًا ، فإذا جاء لازمًا نصب ما بعده على الحال ، نحو : جاء زيد راكبًا .

وعلى أية حال فالفراء قد انتهج النهج التحليلي في تقرير المفردات النحوية ، فقد قرر حذف الخبر في قراءة " آلسحر " على أنه مبتدأ حذف خبره ، وما استفهامية خبره جملة جئتم به ، والتقدير : آلسحر هو .

فالفراء في قراءة همزة القطع جعل " السحر " خبرًا عن ما الموصولة ، وفي قراءة الاستفهام بالهمزة جعلهما جملتين منفصلتين إعرابًا دون المعنى .

---

(١) ينظر مشكل إعراب القرآن ٣٨٩/١ ، ٣٩٠ ، والدر المصون ٢٥٢/٦ ، ٢٥٣.

(٢) معاني الفراء ٤٧٥/١ .

وقد استخدم الفراء العناصر غير اللغوية ليصل إلى العناصر اللغوية ، فجعل من موقف الجهالة بحقيقة الأمر ، وحقيقة ما أتوا به من أعمال يجهلها الحضور دليلاً على حذف الخبر ؛ لأن المبتدأ نفس الخبر .

واستخدامه العناصر غير اللغوية للوصول إلى نظم التراكيب النحوية كان عجيبًا عند الفراء ، فمثلاً : رد السامع على المتكلم لفظه معرفًا ؛ لأنه أورده نكرة ، ولو أورد السامع اللفظ نكرة كما قاله المتكلم لخرج الكلام غامضًا لاختلاف الشيء وهو واحد .

وقد طبق هذا المعنى على الآية ، فلفظ السحر ورد منكرًا في آية سابقة ، نحو قوله تعالى : (قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ) [1] ، لذلك كان تعريفة في الآية التالية هو مطلب تركيبي ، فإذا ورد اللفظ منكرًا على لسان المتكلم ، رده السامع معرفًا .

ومما ذكره الفراء من العناصر غير اللغوية تقوية لرأيه أو مذهبه ، إنابة حروف الجر بعضها عن بعض .

فقد ذهب في قوله تعالى : (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) [2] أن على تصلح في موضع في ، والتقدير : لأصلبنكم على جذوع النخل. قال الفراء :

" وقوله ولأصلبنكم في جذوع النخل يصلح " على " في موضع " في"، وإنما صلحت في لأنه يرفع في الخشبة في طولها فصلحت " في " ،

---

(1) الآية ٧٧ من سورة يونس .

(2) من الآية ٧١ من سورة طه .

وصلحت " على " لأنه يرفع فيها فيصير عليها ، وقد قال الله : " وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ " [١] ومعناه في ملك سليمان . " هـ [٢]

وذكر ابن هشام في المغني أن مذهب البصريين منع نيابة حروف الجر بعضها عن بعض ؛ وذلك قياسًا على حروف الجزم والنصب ، وما ورد ظاهره الإنابة ، فهو إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ ، وإما على تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف ، وإما على شذوذ الإنابة . [٣] وقد نقل عن الكوفيين الجواز وبعض المتأخرين . [٤]

ونيابة حروف الجر بعضها عن بعض قد منعه البصريون ، وأيدهم ابن يعيش .[٥]

وبعض النحويين المتأخرين لم يتعرض لهذه المسألة ، ومن تعرض لها أجاز النيابة ؛ لأنه توسعة في فنون الكلام . ومن ذكر هذه المسألة استدل بالآية التي ذكرها الفراء ، وساق معها بعض الأبيات من شعر العرب. [٦]

---

(١) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

(٢) معاني القرآن للفراء ١٨٦/٢ ، ١٨٧ .

(٣) راجع المغنى١٧٩/٢ ، ١٨٠ .

(٤) المرجع السابق ١٨٠/٢ ، ١٨١ .

(٥) راجع شرح المفصل ٢١/٨ .

(٦) راجع تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٥٦٧ ، والأزهية في علم الحروف للهروي ٢٦٧ ، ومغنى اللبيب ١٧٩/٢ ، ١٨٠ ، ١٨١ .

قال الشاعر : [1]

وهم صلبوا العَبْدِيَّ في جذع نخلة فلا عطست شيبان إلا بأجْدَعا.

وقول الآخر : [2]

بَطَلٌ كأنَّ ثِيَابَه في سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعالَ السِّبْتِ ليس بِتَوْأمِ .

وقد عارض ابن يعيش هذه الإنابة تأييدًا للمذهب البصري ، وكانت حجته التضمين ، حيث ضمن لأصلبنكم معنى الاستقرار والتمكن ، فكما يعدى الاستقرار والتمكن بفي فكذلك هو في الآية ، نحو : تمكن في الشجرة ، وحمّل البيتين هذا التضمين ، أي استقر في سرحة ، وفي جذع نخلة . [3]

والصواب في جانب الفراء حيث جعل من الموقف والمقام حجة لرأيه في نيابة حروف الجر ، فالحرفان على وفي يصلحان لنيابة أحدهما مكان الآخر .

---

(1) البيت من الطويل ، وقائله : سويد بن أبي كاهل . وقوله : بأجدعا ، أي بأنف أجدعا، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، وجملة : " فلا عطست شيبان " دعاء عليها .

والشاهد : " في جذع " حيث جاء في الجارة في موضع على .

من مواضعه : تأويل مشكل القرآن ٥٦٧ ، وشرح المفصل ٢١/٨ ، والأزهية ٢٦٨ .

(2) البيت من الكامل ، وقائله : عنترة ، والسرحة : ضرب من الشجر ، ويحذى : يَلْبِس ، والسبت – بالكسر – جلد مدبوغ .

والشاهد: في سرحة ، حيث جاءت في في موضع على ، والتقدير : على سرحة.

من مواضعه : تأويل مشكل القرآن ٥٦٧ ، والأزهية ٢٦٧ ، وشرح المفصل٢١/٨ .

(3) راجع شرح المفصل ٢١/٨ .

فالموقف والمقام تعذيب وصلب ، وكانت العرب تصلب المعذبين على جذوع النخيل ، فالحرفان " على وفي " صالحان للتبادل ، وكلاهما تصوير لحال المصلوب ، كما ذكر الفراء .

فالموقف هو موقف صلب وتعذيب ، وقد استغل الفراء هذا الموقف كعنصر غير لغوي لتأكيد رأيه في جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض ؛ فذكر أن الحرفين صالحان في التركيب ، ولكنه أتى بـــ " في " ولو أتى بـــ " على " كان صوابًا أيضًا ، هذا مع جواز جعلك "على " في موضع " في " ؛ وجاء التركيب بـــ " في " لأنه أراد أن يصور حال المصلوب ، وهو وضعه في الخشبة من حيث إنه يكون طوله كطولها ، فكأنه مظروف فيها ومتلبس بها بحيث لا يعرف للخشبة موضعًا إلا وعليه المصلوب .[١]

وتصلح " في " أن تكون بمعنى " على " على اعتبار أن المصلوب يقاوم من يحاول صلبه ، ويخلد إلى الأرض خوفًا من الصلب ، والخشبة أو الجذع تكون في علو وارتفاع ، فيرفع ليكون عليها .

هذا هو مراد الفراء من نصه " يصلح على في موضع في ، وإنما صلحت في ؛ لأنه يرفع في الخشبة في طولها فصلحت في ، وصلحت على؛ لأنه يرفع فيها فيصير عليها " هـــ [٢]

فالحرفان صورا حالة المصلوب إذا أردت تمكنه من الخشبة أو الجذع فهي " في " ، وإذا أردت حاله وهو يوضع على الخشبة فهي " على"؛ فالمصلوب له حالان : حال قبل الصلب وما يحدث معه من مقاومة لمن

---

(١) راجع معاني القرآن للفراء ١٨٦/٢ .

(٢) المرجع السابق .

يصلبه ، ففي هذه الحالة يرفع بقوة لكي يجعل على الخشبة أو الجذع ، وحال بعد الصلب ، وهو تمكن الصلب منه ، وتمكن جسمه من الخشبة حتى لا ترى الخشبة أثناء صلبه . ولذلك جاءت " في " .

والراجح أن " في " في موضع " على " ؛ وذلك لأن من يقوم بالصلب هم جنود فرعون ، والمصلوبون هم المؤمنون ؛ فإحكام الفعل وإرادته لا يكون من البشر بحيث يكون المعنى على وجه التلبس والظرفية المطلقة ؛ لذلك فهو صلب عادي وحدث تعذيبي يستوي فيه جميع البشر ، وأما إحكام الفعل بحيث يقع على وجه التلبس والظرفية المطلقة فيكون من قوة غير قوة البشر ، وهي قوة الله وقدرته – سبحانه وتعالى – .

لذلك استغل الفراء المقام – الصلب والتعذيب – الذي يصور حال المصلوب قبل دخوله في الصلب ليقرر حكمًا نحويًّا ، وهو جواز إنابة حروف الجر بعضها عن بعض .

ومع هذا فإن الفراء جعل الحرفين صالحين ، وذلك إذا أردت تصوير حاله بعد الصلب وتمكنه من الجذع تمكنًا محكمًا ، فكأنه والجذع سواء فهي " في " التي تعبر عن هذه الحالة . وإذا أردت حاله قبل الصلب والمقاومة بينه وبين من يصلبه ، فهو يدفع نفسه حتى لا يكون على الجذع ، ومن يصلبه يدفع به ليضعه على الجذع ، فهي " على " ؛ لذلك كان المقام – العنصر غير اللغوي – عاملاً في جواز النيابة التي قال بها الفراء ومن وافقه من أهل مذهبه ، أو المتأخرين .

المطلب الثاني

العلاقة الوظائفية التركيبية

التركيب يقوم على أجزاء تتضافر فيما بينها في نسيج علائقي حتى تؤدى المعاني المنوطة باللغة في صورة لائقة ، وهذه هي مهمة النحو ، وهي أن يقوم بتحديد العلاقة بين أجزاء التركيب ، ومن خلال هذا التحديد يقوم بضبط وظيفة اللفظ في التركيب ، ثم يميزه عن غيره بعلامة تسمى الحركة الإعرابية .

وقامت أجزاء التركيب على عامل ومعمول بعلاقة هي الإسناد ، أو على التبعية ، بعلاقة هي التبعية ، أو على التأثير ، بعلاقة هي الارتباط أو الدلالة .

ولا داعي إلى الغلو أو تشقيق النحو كما فعل المحدثون بعلاقات وهمية تثقل كاهل النحو ، وكاهل المتعلم ؛ فنحن لا ننكر وجود العلاقة ، ولكن ننكر استنباطها من العقل ، والأولى أن تستنبط من التركيب ؛ فالعلاقة: هي الموجه للوظيفة النحوية للفظ داخل التركيب .

فعلاقة الفعل بالفاعل هي الإسناد ، فهذه العلاقة هي التي وجهت اللفظ لوظيفة الفاعلية ، وقد قسم أحد المحدثين العلاقة إلى معنوية ولفظية[1] ، وأرى أن العلاقة اللفظية هي نتيجة للعلاقة المعنوية ، وأن بينهما ارتباطًا لا يمكن فكاكه ، فمثلاً : الإعراب أو العلامة الإعرابية هي نتيجة لعلاقة معنوية هي الإسناد .

([1]) الدكتور تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها ١٩١ ، ط دار الثقافة .

لذلك كان من الأجدر أن تقسم العلاقة المعنوية إلى قسمين : علاقة ما قبل التركيب ، وعلاقة ما بعد التركيب ، فالأولى هي علاقة التركيب اللغوي بمكونه – متكلم سامع حدث وهو ما يعرف بالعنصر غير اللغوي – فمثلاً : علاقة أسلوب التعجب بالتنكير هي عدم معرفة المتعجب السبب ، وعلاقة الاستفهام هي عدم المعرفة ، وعلاقة التأكيد الذي يدخل الجملة الاسمية هي الإنكار ... إلخ .

فهذه علاقات تحدد مسار التركيب ، فمثلاً تنكير " ما تعجبية " هو مناسب لمقام العجب ، وصدارة الاستفهام مناسب لعدم المعرفة وطلب الفهم ، وتوكيد الجملة الاسمية مناسب لتصديرها بحرف ناسخ مؤكد .

وعلاقة ما بعد التركيب هي علاقة ملحوظة في التركيب ، وهي التي ترسم الوظيفة النحوية للفظ ، كالتبعية ، والإسنادية ، والمجاورة ...

فأول شيء يطالعك في فكر الفراء أو النحو الكوفي ، هي فكرة العامل ، ويبدو أن هذه الفكرة قد آمن بها الجميع واتفقوا عليها ، ولكنهم اختلفوا في التفاصيل ، وهذا الاختلاف يرجع إلى ما بين المنهجين من تباين ، ومهما يكن من أمر فإن العامل كان محور جدال الفريقين واختلافهم ، وكثير من المسائل الخلافية بينهما ، يرجع إلى اختلاف النظر فيه ، وقد قامت هذه العلاقة التركيبية على ما يأتي :

أولا : العامل .

حقيقة العامل تقوم على الافتراض الذي يوافق طبيعة اللغة ، فلا يمكن أن ينكر أحد على أحد الوصول إلى هذه الحقيقة ، ولكن يضعف رأيه أو يقويه من حيث البرهان والدليل .

فقامت حقيقة العامل عند الفراء على أشياء مادية في التركيب ، بمعنى أنها قد تكون وجودية أو عدمية ، فالوجودية توضح حقيقة العامل ، والعدمية تقرر حقيقة أخرى ، فمثلاً عامل الرفع في الفعل المضارع هو تجرده من الناصب والجازم .

فالناصب والجازم عامل وجودي ، وبعدمهما يحل معنى إعرابي آخر هو الرفع ، فإذا سبق الفعل بهذين العاملين ، فهما العامل ، وإذا لم يسبق فهو العامل أيضًا ، نحو : يضربُ ، ولن يضربَ ، ولم يضربْ .

فالفراء والكوفيون يقرون في العامل بحقيقة مادية ملموسة ، فإذا دخله الناصب فهو منصوب ، وإذا دخله الجازم فهو مجزوم ، وإذا لم يدخله هذا ولا ذاك فهو مرفوع . [١]

ولقيام العامل عندهم على الوجود جعل الكسائي ، وهو شيخ الفراء عامل الرفع في الفعل المضارع حرف المضارعة . [٢] والمذهب البصري جعل العامل ذهنيا معنويًا ، وهو حلوله محل الاسم ، وهذا الحلول يجعله عرضة لأن يتعرض لما يتعرض له الاسم من دخول ناسخ رافع أو ناصب.[٣] وهذه هي حجة الكوفيين في الرد .

وكذلك الحال بالنسبة للعامل في المبتدأ والخبر عند الفراء أو الكوفيين ، فالمبتدأ مرفوع بالخبر ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، قال الفراء في

---

(١) راجع الإنصاف ٢/٥٥١ .
(٢) المرجع السابق .
(٣) السابق ٢/٥٥١ ، ٥٥٢ .

قوله تعالى (لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ) [١] : " فرفع الجنات باللام ولم يجز ردها على أول الكلام . " [٢]

ومراد الفراء أن " جنات " مبتدأ مرفوع بالخبر الذي هو للذين ، وهذا تقرير منه بأن العامل في المبتدأ الخبر ، والعامل في الخبر المبتدأ ، وذلك لاحتياجهما لبعضهما ، كما ذكر صاحب الإنصاف .[٣]

ومثل ذلك العامل في الاسم الواقع بعد الظرف ، نحو : أمامك زيد ، وفي الدار عمرو . فالفراء والكوفيون جعلوا العامل في الاسم هو الظرف ، والبصريون جعلوا العامل الابتداء . [٤]

وهذا الرأي مبني عند الفراء على حقيقة العامل في المبتدأ والخبر ؛ لذلك كان العامل عنده يعد بوجوده ، وتلمسه حقيقة ظاهرية ، ولا يعد بتقديره معنويًّا .

ومثل ذلك – أيضًا – الاسم المرفوع بعد " لولا " فقد جعل الفراء والكوفيون الرفع لها ، وجعل البصريون الرفع للابتداء ، فنحو : لولا زيد لأكرمتك ، زيد عند الفراء والكوفيين مرفوع بـــ لولا ، وعند البصريين مرفوع بالابتداء . [٥]

---

(١) من الآية ١٥ من سورة آل عمران .

(٢) معاني القرآن للفراء١٩٥/١ ، وينظر الإنصاف ٤٤/١ .

(٣) راجع الإنصاف ٤٥/١ .

(٤) راجع الإنصاف ٥١/١ وما بعدها .

(٥) راجع الإنصاف ٧٠/١ .

وحجتهم في ذلك أن لولا نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم ، وحجة البصريين هي عدم اختصاص لولا ، فهي غير مختصة لا بالاسم ولا بالفعل . [١]

ونحن لسنا بصدد دراسة العوارض ، أو الترجيح بين الفريقين ، وإنما بصدد تحديد فكر الكوفيين والفراء ، ومنهج دراسة النحو ، وليس دراسة الأصول ، ولذلك سأترك الترجيح لوجود مؤلفات تخصصت في هذا اللون .

وكذلك قولهم عن العامل في المفعول به ؛ فقد جعلوه الفعل والفاعل، وعند البصريين الفعل وحده . [٢] وكذلك القول في ناصب الاسم المشغول عنه ، نحو : زيدًا ضربته ، فالعامل عندهم في زيدًا الفعل الذي نصب الهاء ، وعند البصريين فعل مقدره يفسره المذكور . [٣] ، وكذلك العامل في الاستثناء عندهم هو إلا ، والنصب بها على اعتبار تركيبها من إنّ ولا ، وعند البصريين العامل هو الفعل . [٤]

وهذا اللون كثير في المذهب الكوفي على وجه العموم ، وعند الفراء على وجه الخصوص ؛ فحقيقة العامل قامت عندهم على منهج الوجود وملاحظته في التركيب ، ولكنهم لم يغفلوا العامل المعنوي ، وجعلوه

---

(١) راجع الإنصاف ٧٠/١ وما بعدها .
(٢) راجع الإنصاف ٧٨/١ وما بعدها .
(٣) راجع الإنصاف٨٢/١ ، وما بعدها .
(٤) المرجع السابق ٢٦٠/١ ، وما بعدها .

عاملاً عدميًّا كالتجرد ، أو وجوديًّا كالخلاف ، وأقروه في الفعل المضارع ، والثاني أقروه في المفعول معه .

من خلال هذا العرض نلحظ أن منهج الدراسة الذي قامت عليه أجزاء التركيب هو العلاقة الوجودية الملحوظة داخل التركيب ، وليست العلاقة المعنوية ، ومما دلل على هذه العلاقة العامل الذي رسموا له منهجًا قائمًا على الوجود والملاحظة .

وهم بهذا يقرون منهجًا دراسيًّا في العامل ، وهو الوجود والملاحظة في التركيب ، فلا يمكن تصوره عقلاً ، كما فعل البصريون ، وهم بهذا يقرون بمبدأ عدم الافتراض في العامل . على عكس القضايا التي غاب فيها التأصيل من العرب .

وقد أفضى هذا المنهج في تحديد حقيقة العامل وماهيته إلى تحديد العامل نفسه داخل التركيب ، وكان هذا التحديد عند الفراء منطلقًا في الأحيان من حقيقة هذا العامل ، فترافع المبتدأ والخبر على سبيل المثال ، جعل الخبر عاملاً في المبتدأ ، وقد توافقت هذه الحقيقة في تحديده إذا كان المبتدأ استفهامًا .

فذهب الفراء إلى أن العامل في " أي " " وما " ما بعدهما ، فقال : " فأعمل في " ما " وأي " الفعل الذي بعدهما ، ولا تعمل الذي قبلهما إذا كان مشتقًا من العلم ." هـ [1]

وقد قرر هذه الحقيقة عند قوله تعالى : (قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا) [1] ، فما استفهامية مبتدأ خبرها لونها ، وهو العامل فيها ؛ لأن

---

(1) معاني القرآن للفراء ٤٦/١ .

الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ؛ لأن له صدر الكلام ، فلم يصلح " يبين " أن تعمل في ما . [٢]

فقد كان حقيقة العامل ، وتحديده انعكاسًا في قلة التقدير عنده ، وهذا لم يكن مقصودًا ، وإنما هو أمر فرضته طبيعة المنهج الذي رسمه في قيام مبادئ المذهب الكوفي الذي اعتنقه ، ولذلك أعرب الظرف الواقع خبرًا منصوبًا بالخلاف ، ولم يقدره متعلقًا بمحذوف هو الخبر كالاستقرار .

فتلمس العامل الموجود أفضى إلى حقيقة منهجية ، وهو إمكانية تحديده من مادة التركيب ، كما هو الحال بالنسبة إلى " أي " "وما "

ثانيًا : المعمولات – أجزاء التركيب –

وظف الفراء فكره في دراسة أجزاء التركيب أو المعمولات على أسس منهجية ، وهذه الأسس قامت عنده على عدم تفكك العلاقة والربط بين أجزاء التركيب ، سواء أكان هذا مع العنصر اللغوي أم ضده ، فمثلاً : يقول بالزيادة أو الحذف أو الذكر أو التأويل ، إذا كانت هذه المعاني أو العناصر في خدمة المعنى الذي يقوم على ترابط أجزاء التركيب ، وقد انعكس هذا المنهج على مستويات اللغة .

منها : المستوى المعجمي ، نحو قوله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) [٣] ، فذكر الفراء أن شركاءكم منصوبة بفعل مضمر ، تقديره : وادعوا شركاءكم ؛ وذلك لمشاكلة المظهر . [١]

---

(١) من الآية ٦٩ من سورة البقرة .

(٢) راجع مشكل إعراب القرآن ٥٢/١ ، والدر المصون ٤٢٣/١ .

(٣) من الآية ٧١ من سورة يونس .

ولم يصلح أجمعوا لأن ينصب الشركاء ؛ لأنه لا يقال أجمع الشركاء، بل يقال : جمع ؛ فأجمع تتعلق بالمعاني ، وجمع تتعلق بالذوات.[٢]

فالمستوى المعجمي للفعل أجمع هو الذي أدى إلى عدم تعلقه بالشركاء .

ومنها : المستوى النحوي والدلالي ، رفض الفراء العنصر اللغوي كالتأويل أو الحذف حرصًا منه على علاقة أجزاء التركيب في تصوير المعنى الدلالي ، فمثلاً : الاستثناء هو الإخراج ، فنحو : قام القوم إلا زيدًا ، فزيد مخرج من القوم ، وثبات القيام للقوم ، وعدمه لزيد ، ونحو : ما قام القوم إلا زيدًا ، فالمعنى عكس ما سبق ، فهو نفي القيام عن القوم ، وثباته لزيد .

هذه هي علاقة المستثنى بالمستثنى منه ؛ فالمستثنى مخرج من الحكم السابق ؛ فإذا جاء ما يخالف هذا المعنى أو يرد هذه العلاقة من حيث المعنى العام للنص فقد رفضه الفراء ، وعمد إلى توضيح العلاقة بأمثلة تعليمية ، ولم يلجأ إلى التأويل أو الحذف .

مثال ذلك قوله تعالى : (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ) .[٣]

---

(١) راجع معاني القرآن ٤٧٣/١ .

(٢) ينظر المجتبى ٤٤٤/٢ .

(٣) من الآية ١٥٠ من سورة البقرة .

فمعنى النص أن الذين ظلموا لهم حجة . وهذا الذي دفع بعضهم إلى جعل إلا بمعنى الواو ، فيكون التقدير : لئلا يكون للناس عليكم حجة ولا للذين ظلموا ، وهذا وإن كان صوابًا من حيث التفسير لكنه ليس صوابًا من حيث العربية . [١]

فأوضح الفراء المعنى من النص دون زيادة أو تأويل ، وحمله على أن قوله : إلا الذين ظلموا ، معناه : إلا الذين ظلموا منهم فلا حجة لهم فلا تخشوهم ، وهو كما تقول في الكلام : الناس كلهم لك حامدون إلا الظالم لك المعتدي عليك . [٢]

فكان في الكلام حذف سياقي ، وليس حذفًا تركيبيًّا ، دل عليه السياق ، والتقدير : إلا الذين ظلموا فليس لهم حجة ، كما أن قولك : الناس كلهم حامدون إلا الظالم .... فهذا يكون معناه : ليس الظالم حامدًا .

ولكن هذا الأمر – رفض التأويل أو الحذف – ليس مستديمًا معه ، وليس مطلقاً ؛ فهو يقول بأي وجه كان المعنى معه ، فقد يقبل الزيادة ، أو الحذف ، أو التأويل إذا كانوا مع المعنى ، وهذا مما يحمد للفراء الذي كان الحرص على قيام العلاقة وتماسكها داخل النص ديدنته ، ففي المثال السابق رفض الزيادة والتأويل ، والحذف في التركيب ، وأقر الحذف المقالي أو السياقي ، وفي المثال الآتي أقر بالزيادة ؛ وهذا حرص منه على المعنى وتحققه بأي شكل من الأشكال وهذا المعنى هو نسيج من تماسك التركيب .

---

(١) راجع معاني القرآن للفراء ٨٩/١ .

(٢) المرجع السابق .

وذلك نحو قوله تعالى : (وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُمْ بِإِذْنِهِ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ) [١]

ذكر الفراء أن جواب " إذا " تنازعتم على تقدير زيادة الواو ، والتقدير : حتى إذا فشلتم تنازعتم . [٢]

وذكر شواهد قرآنية تدل على صحة كلامه في تقدير سقوط الواو ، منها قوله تعالى (فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ) [٣] ، والتقدير : فلما أسلما وتله للجبين ناديناه ، وقوله تعالى : (حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ، وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ . [٤] والتقدير : اقترب الوعد الحق . وقوله تعالى : (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) [٥] ، وقوله تعالى : (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)[٦] فسقوط الواو من فتحت الأولى دليل على أنها زائدة في الثانية ، أو في تقدير السقوط .[٧]

فظاهر الأمر سلامة التركيب بدون الواو ، أو بالواو ، وإنما الذي دفع الفراء إلى القول بسقوط الواو ، هو حاجة التركيب إلى جواب لإذا

---

(١) من الآية ١٥٢ من سورة آل عمران .
(٢) راجع معاني الفراء ٢٣٨/١ .
(٣) الآية ١٠٣ ، ١٠٤ من سورة الصافات .
(٤) الآيتان ٩٦ ، ٩٧ من سورة الأنبياء .
(٥) من الآية ٧١ من سورة الزمر .
(٦) من الآية ٧٣ من سورة الزمر .
(٧) راجع معاني القرآن للفراء ٢٣٨/١ .

الشرطية غير الجازمة ، وكان الفشل في المعركة سببه التنازع ؛ فجعل التنازع مسببًا عن الفشل ، وجعل الفشل سببًا في التنازع .

وقد اختلف التقدير عند النحويين حول هذه الآية ؛ فذهب بعضهم إلى أن إذا ليست شرطية ، وإنما هي بمعنى إذ فلا تحتاج إلى جواب ، ويكون النص على سبيل الحكاية . [١]

والمعنى على هذا القول : ولقد صدقكم الله وعده حتى إذا فشلتم ، أي : قد نصركم إلى أن فشلتم وتنازعتم ؛ لأنه سبحانه وتعالى قد وعدهم بالنصر شريطة التقوى والطاعة ، فلما عصوا وفشلوا انتهى النصر . [٢]

وقيل : الجواب محذوف دل عليه المعنى ، وتقديره : انهزمتم أو منعكم الله نصره ، ونسب هذا القول إلى البصريين . واختاره أبو حيان .[٣] [٣].

وحذف الجواب لفهم المعنى ، ودلالة السياق عليه كثير في لغة العرب ، وقد جاء به القرآن الكريم .

وقيل : الجواب محذوف – أيضًا – دل عليه قوله تعالى : منكم من يريد الدنيا ، ومنكم من يريد الآخرة ، والتقدير : صرتم فريقين . [٤]

---

(١) راجع المحرر الوجيز ٣٨٦/٢ ، ٣٨٧ ، وتفسير الرازي ٣٦/٩ ، وتفسير الثعالبي ٣٢١/١ ، والبحر ٨٥/٣ .

(٢) راجع تفسير الرازي ٣٦/٩ .

(٣) ينظر المحرر الوجيز ٣٨٧/٢ ، وتفسير الرازي ٣٧/٩ ، والبحر ٨٥/٣ .

(٤) راجع تفسير الرازي ٣٧/٩ .

والذي يرشح هذا القول : أن قوله منكم من يريد الدنيا ..... إلخ يؤدي معناه ويفيد فائدته ، كما أن من الجارة معناها التبعيض . [١]

وقيل : الجواب قوله " صرفكم " وهو بهذا القول ليس محذوفًا ، والمعنى : حتى إذا فشلتم ... صرفكم عنهم ليبتليكم . [٢]

والملاحظ في منهج الفراء في دراسة المسائل النحوية داخل التراكيب النصية ما يأتي :

- الحرص على المعنى الدلالي في كل تقديراته ، فتجده يقر الحذف في موضع ، ولا يرتضيه في الآخر .
- منهج الفراء في دارسة المعاني النحوية – المعمولات – يختلف عن منهجه في دراسة المفردات النحوية ، كالإعراب والبناء ، والتركيب والبساطة ؛ ففي هذا اللون اعتمد على الافتراض العقلي لبعض المسائل ، وسمح لعقله أن يبتكر ويقرر فيما غابت فيه المرجعية العربية . أما في دراسة المعاني النحوية داخل النص فقد احتكم إلى المعنى ، وسلامة التركيب .
- التدليل على ما يقوله أو يراه بأمثلة أخرى تؤكد صحة رأيه .
- توظيف العنصر اللغوي – التأويل والحذف ... – في إبراز المعنى النحوي الذي يحقق المعنى الدلالي .

---

(١) السابق .

(٢) السابق ٣٧/٩ ، ٣٨ .

- الربط المحكم في استغلال هذه المعاني ومقوماتها في خدمة التركيب ، وذلك من خلال إعطاء المعنى الحرية في ترك الرتبة ، أو ملاحظته كمحذوف له أثر .
- الاعتماد على معطيات التركيب اللفظية ، وكذلك الاعتماد على المستويات اللغوية ، كمستوى اللفظ المعجمي ، و الدلالي ، نحو : جمع ، وأجمع ، ونكر ، وأنكر ...

المطلب الثالث

العناصر اللغوية

لم يكن المنهج الدراسي في استخدام هذه العناصر واحدًا ؛ ولعل ذلك يرجع إلى الاجتهاد العقلي ، وفتح باب الجواز أمام هذه العناصر .

فالتقديم ، أو الحذف ، أو الفصل قد يكون حسنًا في موضع ، وقد يكون غير حسن في الآخر ؛ ولذلك كان من الصعب التقعيد لمثل هذه العناصر داخل منظومة التقعيد النحوي العام .

فنجد – مثلاً – الإعراب قد استقرت قواعده ، وتأسست مبادئه ، ولكن منهج الفراء والكوفيين في دراسة المعطيات التركيبية ، قد قام على منطلق الجواز الإعرابي ، وحرية المعنى النحوي في التركيب ، فتجده أحيانًا يقر هذه العناصر ، ويقول بجوازها نظرًا إلى ما تحمله من معطيات تكون في خدمة المعنى ، وكانت الأسس المنهجية للجانب الدراسي في مثل هذا اللون على النحو الآتي :

أولاً : مراعاة أصل التركيب في استخدام هذه العناصر .

التوافق بين المعنى النحوي ولفظه يجب مراعاته في التركيب ؛ وهذه المراعاة تنطلق من أساسيات التركيب ، فلا يجوز في التراكيب

العربية أن نبدأ بالمضمر ثم نعقبه بالمظهر ، لأن هذه حقائق ثابتة في أصل وضعية الضمير الذي يتطلب إحالة سابقة عليه ، وهو ما يعرف بالمرجع .

فمن الخطأ التركيبي أن نقول : ضارب زيد ، ونجعل زيد مبتدأ وضارب خبرًا ؛ لأن ضارب وصف وضع بالحمل على الفعل ، وبالتالي سيتحمل ضمير الاسم – زيد – وفي هذا يكون التركيب قد بدأ بالمضمر قبل المظهر ، والمعروف في التراكيب أن نبدأ بالمظهر حتى يكون المظهر مرجعًا لهذا المضمر .

لذلك منع الفراء والكوفيون تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفردًا كان أو جملة ؛ لأن التركيب قد بدأ بالمضمر قبل المظهر .

فلا تقول : قائم زيد ، ولا تقول : أبوه قائم زيد في : زيد قائم ، وزيد أبوه قائم ؛ وذلك لأن المعنى النحوي – الخبر – لفظ مشتق ، وفي هذا الحالة سيكون متحملاً لضمير المبتدأ ، فلو قدم الخبر سيكون فيه ضمير المبتدأ ، وفي هذه الحالة يكون التركيب قد بدأ بالمضمر قبل المظهر ، وبالتالي تكون مرجعية الضمير متأخرة.[١]

وقد رد البصريون رأي الكوفيين بسماع من الشعر والنثر ، ورفضوا حجة الكوفيين ؛ لأن الخبر وإن قدم في اللفظ لكنه متأخر في الرتبة . [٢]

---

(١) راجع الإنصاف ٦٥/١ .

(٢) المرجع السابق ٦٦/١ وما بعدها . ومن السماع الذي ذكره البصريون قول العرب : في بيته يؤتى الحكم ، وفي أكفانه لف الميت ، ومشنوء من يشنوك ، وقول الشاعر : بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد .

وكذلك منعوا تقديم الحال على عاملها ، إذا كان الصاحب اسمًا ظاهرًا ، فلا تقول : راكبًا جاء زيد ، وأجازوه مع المضمر ، نحو : راكبًا جئت . [١]

وكانت الحجة عندهم واحدة هو تقديم المضمر على المظهر ؛ فلو قدمت الحال " راكبًا " سيعود ضميرها على المظهر ، وبهذا يكون التركيب قد بدأ بالمضمر قبل المظهر ، لأن راكبًا فيها ضمير يعود على الظاهر المتأخر .

ثانيًا : مراعاة أصل الوضع في استخدام هذه العناصر .

قام المنهج الكوفي على مراعاة أصل الوضع ، وجعلوه مانعًا من استخدام العناصر اللغوية في التركيب ، فالنفي أصل وضعه في التركيب التقديم ، فقد راعى الفراء هذا الأصل ، ورفض تقديم خبر ما زال وأخواتها عليها . وإن كان الكوفيون قد أجاوزه . [٢]

وكانت حجة المنع عند من منع ترجع إلى طبيعة حرف النفي الذي له الصدارة في التقديم ، فأجري النفي مجرى الاستفهام ، كما أن الحروف في اللغة العربية والتي جاءت لإفادة معنى في الاسم ، أو الفعل ، ينبغي أن تأتي قبلهما لا بعدهما . [٣]

---

(١) راجع الإنصاف ٢٥٠/١ .
(٢) راجع الإنصاف ١٥٥/١ .
(٣) المرجع السابق ١٥٩/١ .

وأما الذين أجازوا فقد جعلوا النفي موجهًا لمعنى مفارقة الفعل ، وليس للفعل ذاته ، فإذا قلت : ما زال زيد قائمًا ، فالنفي ليس موجهًا للفعل " زال " ، وإنما هو موجه لنفي مفارقة القيام . [١]

ثالثًا : الربط بين الشيء وأصله الوضعي أو التركيبي .

مراعاة الأصول الطبيعية التي وضع عليها الفعل أمر حائل دون نفاد العناصر اللغوية إلى التركيب – عند الكوفيين – فالفعل قد يكون متصرفًا في ذاته وأصله ، أو غير متصرف ، فإذا كان غير متصرف امتنع استخدام التصرف معه داخل التركيب .

فالفعل إذا كان غير متصرف في بنيته ، امتنع التصرف معه في تركيبه مع المعاني النحوية ، مثل تقديم خبر ليس عليها ؛ وذلك لأن ليس في أصل وضعها على الجمود ؛ فجمد معها التصرف داخل التركيب ، فلا يجوز تقديم خبرها عليها لهذا السبب.

لذلك منع الكوفيون والفراء تقديم خبر ليس عليها ؛ لأنها غير متصرفة – في حين أجازوا تقديم خبر أخواتها عليهن – فهم نظروا إلى أن الفعل الذي لا يتصرف في ذاته لا يتصرف معه في التركيب بتقديم ولا غيره، كما أنهم قاسوها على " ما " لاشتراكهما في نفي الحال . [٢]

وقد أجاز البصريون التقديم ، واستدلوا من السماع بقوله تعالى : (أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ) [٣] ، فقد قدم يومًا على ليس ، وهو

---

(١) راجع الإنصاف ١/١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) راجع الإنصاف ١/١٦٠ ، ١٦١ .

(٣) من الآية ٨ من سورة هود .

معمول لـــ " مصروفًا " الخبر ، وتقديم المعمول مُجَوِّز لتقديم العامل ، فلا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل . [١]

وقد رجح أبو البركات قول الكوفيين ؛ لأن البصريين الذين جوزوا التقديم لم تكن حجتهم قوية ، فيوم مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ ، وبني على الفتح لأنه أضيف إلى الفعل ، وليست متعلقة بـــ مصروفًا .

وعلى فرض صحتهم نصب " يوم " فإنه يكون منصوبًا بفعل مضمر دل عليه السياق ، وتقديره : يلازمهم . [٢]

فهذا المنع من الكوفيين – بغض النظر عن حجة المجوز أو المانع – يعد منهجًا في دراسة النحو ، وهو الربط بين أصل الشيء وأحكامه داخل التركيب ؛ فلما كان أصل ليس عدم التصرف ، أو أنها وضعت على الجمود، روعي هذا الأصل داخل التركيب فمنعوا تقديم خبرها عليها . كما أن ما استدل به على تقديم معمول الخبر ، قد أمكن تأويله كما ذكرنا .

ومن الربط بين أصل الشيء ووضعه في التركيب ، دخول لام الابتداء في خبر لكن ، وكأني بهم يرون أن أصل الشيء يراعي عند التقعيد، وعند تصرف المعنى النحوي في التركيب ، والتصرف يكون بتغيير رتبته ، أو حذفه ، أو فصله .

ولذلك أجازوا دخول اللام في خبر " لكن " كما دخلت في خبر " إن"؛ لأن أصلها " إن " زيدت عليها لا والكاف ، فصارت " لكن " ، فكما جاز دخول اللام في خبر " إنَّ " يجوز دخولها فيما هي أصل له ، كـــ " لكن ".[٣]

---

(١) راجع الإنصاف ١٦٢/١ .

(٢) المرجع السابق ١٦٣/١ .

(٣) راجع الإنصاف ٢٠٨/١ ، ٢٠٩ .

الخاتمة

الحمد لله على ما أجاد به من كرم ، وأفاض به من إحسان ، والصلاة والسلام على خير خلقه ، وعلى آله وأصحابه المطهرين إلى يوم الدين .

" أما بعد "

ففي نهاية هذه الجولة التي صحبت فيها جماعة قدمت للنحو الكثير، فكانت في طليعة الفكر النحوي ، وفي مقدمة المؤسسين لهذا العلم ، فتمنيت ألا أكون عبئًا عليهم ، وألا يكون فكري المضمحل غصة في فكرهم ، ورجوت أن يكون فكرًا تحليليًا يكشف النقاب عما خلف السطور ، وترجمانًا لما وقر في أذهانهم ؛ ومما لا شك فيه أن تكون النتائج قد أتت ثمارها ؛ فأصبحت بيانًا ؛ ولذلك نجملها في النقاط التالية :

- أثبت البحث أن فكر الكوفي كان يقوم في بعض الأحيان على المنهج الافتراض الذهني ، وهذا يعني حرية الافتراض التي يمكن أن تكون مقبولة عقلاً .
- أقام الكوفيون هذا المنهج على أسس دراسية تمثلت في غياب المرجعية اللغوية التي تحدد أصل اللفظ ، أو أصل التركيب .
- أثبت البحث أن الفكر الكوفي – في بعض الأحيان – كان يقوم على غياب المرجعية اللغوية ، وذلك مثل : أصل التركيب ، أو أصل الحروف.
- أعطى البحث صورة موجزة عن نماذج للفكر الكوفي ؛ فأثبت من خلال هذه الصورة أن الأسس الفكرية للمذاهب النحوية غير الأسس التأصيلية ، فالثانية بناء للنحو ، فلا بد من توفر موادها ، والأولى بناء

للمذهب النحوي ، فهي قد تكون افتراضية ، لا يوجد تحتها مواد ، أو مرجعية ، كالقول في أصل الأشياء التي لم تنص العرب على أصالتها .

- الغالب في فكر الفراء ، أو المبادئ الكوفية ، أنها قامت على الافتراض الذي تكون نتائجه غير قطعية ، وإنما هي اجتهاد مقبول عقلاً.
- توصل البحث إلى اختلاف المنهج بين دراسة الأصول النحوية التأسيسية ، وبين الأسس الفكرية لأي مذهب ، فالأولى تقوم على المنهج الوصفي والمعياري ، أما الثانية فهي بلا منهج إلا ما رسمته لنفسها من الفرض والاستنتاج .
- من خلال هذه الدراسة توصل البحث إلى أن الفكر الكوفي لكي يكون ندًا للمذهب البصري ، استطاع أن يضع مبادئ من خلال محورين ، الأول : غياب المرجعية اللغوية ، والثاني : المسامحات التركيبية ذات المرجعية اللغوية .
- من خلال هذه الدراسة يظهر لنا أن ما وقع بين الكوفيين والبصريين من خلافات يرجع إلى الاجتهادً في توضيح الأسرار ، أو تقرير التراكيب.
- نتج عن بناء المبادئ بهذه الكيفية ثقافة الخلاف بين الفريقين ، واتسعت شقته في كل ما يتعلق بمسائل النحو .
- وضح البحث الفرق بين الرأي والافتراض ، فالرأي لا بد فيه من وجود الدليل المادي الملموس ، والافتراض لا يشترط فيه ذلك ، وإنما هو قائم على الذهن ، ولا يمنع من وجود قرائن تدل على صحة هذا الافتراض أو عدمه .

- قام الفكر الكوفي مع وجود المرجعية على معطيات التركيب اللغوية وغير اللغوية وصولاً إلى المعنى .
- أثبت البحث عدم الجدوى من تقنيين العناصر اللغوية ؛ لأن هذا لن يكون في صالح المعنى ، فقد يكون – مثلاً – المعنى مع الحذف ، وقد يكون مع الذكر ، وقد يكون مع التقديم ، وقد يكون مع التأخير ... إلخ ، وقد أدرك الفراء هذا ، فتجده يقول بالشيء وضده تبعًا للمعنى .

وفي النهاية فهذا جهد ضئيل ، وعمل بشري ، النقصان سمته ، والعجز صفته ، والفكر غايته ، والعقل وسيلته ، ومن هذا شأنه فلا يملك من أمر ما كتبه شيئًا إلا الدعوة والتوجه إلى المولى – سبحانه وتعالى – أن تكون نتيجته موفقة ، ودراسته مرضية ، وثماره يانعة ، ونفعه غاية لكل باحث ودارس للغة الضاد ، إنه على كل شيء قدير ، وبالجزاء كريم ، وبالثواب حقيق .

وحسبي أني اجتهدت ، وأخلصت القصد ، وعقدت العزم والنية مستعينًا بفيضه الكريم ، طالبًا منه حسن العرض ، وغفران الزلل ، ومحو الخطأ وإصلاحه ، وستر العيب ورفعه ، وأن يجعله حسنة لنا يوم العرض عليه ، وأن ينفع به طلاب العلم في كل مكان وزمان إنه على كل شيء قدير . وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الأطهار أجمعين .

﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (يونس: من الآية ١٠)

✍ **د / محمد رفعت حمدان أحمد سطوحي**

أستاذ اللغويات

في كلية البنات الإسلامية

جامعة الأزهر

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- الأزهية في علم الحروف للهروي ، تحقيق / عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٩٣ م
- الأصول لابن السراج تحقيق د / عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ط ٣/ ١٩٩٦ م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة الكتب المصرية ، ١٩٥٠ م .
- الأنساب للسمعاني ، تح مرجليوث ، ليدن ، ١٩١٢ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ، تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة .
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
- البداية والنهاية لابن كثير ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٨م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط ٢/ ١٩٧٩ م .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة لمجد الدين الفيروزابادي ، تحقيق . محمد المصري ، دار الثقافة ــ دمشق ، ١٩٧٢ م .
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ، تحقيق / السيد أحمد صقر ، مكتبة دار التراث القاهرة .
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ، ترجمة عبد الحليم النجار ، دار المعارف مصر ، ١٩٧٥ م .

- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة .
- تذكرة الحفاظ ، شمس الدين الذهبي ، حيدر أباد الدكن ، ١٩٥٥ م .
- تفسير الثعالبي المعروف بـــ (الجواهر الحسان في تفسير القرآن) للثعالبي ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت .
- تفسير الفخر الرازي (التفسير الكبير ومفاتيح الغيب) للرازي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- تقريب التهذيب ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق / عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الكتاب العربي ــ مصر ١٩٦٠ م .
- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ، دار صادر ــ بيروت.
- تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق / عبد السلام هارون ، المؤسسة المصرية العامة ، ١٩٦٤ م .
- حجة القراءات لابن زنجلة ، تحقيق / سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، ط ٥ ، ١٩٩٧ م
- خزانة الأدب للبغدادي ، تحقيق / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة .
- الخصائص لابن جني ، تحقيق / محمد على النجار ، دار الكتب المصرية ، المكتبة العلمية .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تحقيق د / أحمد محمد الخراط ، دار القلم دمشق .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ، دار الآفاق الجديدة ــ بيروت .

- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، د / محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع .
- شرح المفصل لابن يعيش ، الطباعة المنيرية .
- ضحى الإسلام لأحمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف مصر ، ط ٢ .
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ، تحقيق / برجستر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٠ م .
- الفهرست لابن النديم ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٧٨ م .
- الكتاب لسيبويه ، تحقيق / عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة .
- الكشاف للزمخشري ، تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ / على محمد معوض ، والدكتور / فتحي أحمد حجازي ، مكتبة العبيكان الرياض ، ط ١٩٩٨/١ م .
- اللباب في تهذيب الأنساب لعز الدين بن الأثير الجزري ، دار صادر ــ بيروت .
- اللغة العربية مبناها ومعناها د / تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب .
- مجالس ثعلب ، تحقيق / عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثانية .

- المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم ، د / أحمد محمد الخـــراط ، مجمع الملك فهد لطباعة المصـــحف ، وزارة الشـــئون الإســـلامية ، السعودية .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ، تحقيق / الرحالة الفاروق ، وعبد الله الأنصاري ، والسيد عبد العال إبراهيم ، ومحمـــد الشافعي ، وزارة الأوقاف – قطر
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د / مهدي المخزومي ، طبعة مصطفي البابي الحلبي ط ٢/ ١٩٨٥ م .
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، لعبد الله بن سعد اليافعي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ١٩٧٠ م .
- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٤ م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيـــق / محمد أحمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضـــل إبراهيم ، دار الفكر ــ بيروت .
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيـــق / ياســـين محمد السواس ، دار المأمون للتراث ، ط ٢.
- المعارف لابن قتيبة الدينوري ، تحقيق / ثروت عكاشة ، دار المعارف ــ مصر ، ١٩٦٩ م .
- معاني القرآن للفراء ، تحقيق / محمد على النجار ، ويوسف نجـــاتي عالم الكتب ط ٣/١٩٨٣ م .

- معجم الأدباء لياقوت الحموي ، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، الطبعة الأخيرة .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق د / عبد اللطيف محمد الخطيب ، المجلس الوطني للثقافة والآدب – التراث العربي – الكويت .
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، أحمد بن مصطفى ، الشهير بطاش كبرى زاده ، تحقيق / كامل بكري ، وعبد الوهاب أبو النور ،دار الكتب الحديثة، ١٩٦٨م.
- مقدمة معاني القرآن للفراء ، لمحمد على النجار ، ويوسف نجاتي عالم الكتب ط ١٩٨٣/٣ م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري ، تحقيق / إبراهيم السامرائي ، مكتبة الأندلس ــ بغداد، ١٩٧٠ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تحقيق / أحمد شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط ١٩٩٨/١م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، تح . إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت .